جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

نفقة العلاج والخادم

دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي

وقانون الأسرة الجزائري وبعض تشريعات الأحوال الشخصية العربية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

فرع القانون الخاص الشامل

تحت إشراف الأستاذ:

د. تريكي فريد

من إعداد الطالبتين:

1. طويل نبيلة

2. تراقي نذيرة

لجنة المناقشة:

1. الأستاذة: لحضيري وردية.....رئيسا

2. الأستاذ: د. تريكي فريد.....مشرفا ومقررا

3. الأستاذة: د. آيت شاوش دليلة.....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2015/06/17

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَن قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ

اللَّهُ﴾

سورة الطلاق: الآية 7

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث، نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى المشرف على هذه المذكرة أستاذنا الفاضل الدكتور تريكي فريد، الذي لم يبخل علينا بوقته الثمين رغم انشغالاته الكثيرة بالإشراف والعون والتوجيه والنصيحة وكان لنا المرجع الأساسي طوال هذا البحث. كما نشكر أساتذتنا بالكلية، الذين استفدنا منهم الكثير ولم يبخلوا علينا بالنصح ومدوا لنا يد العون، ونخص منهم بالذكر الأستاذة الدكتورة آيت شاوش دليلة، الأستاذة الدكتورة إقروفة زوييدة، الأستاذ بن موهوب فوزي، الأستاذ موري سفيان، الأستاذ عثمان بلال.

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين سيكلفون أنفسهم عناء قراءة ومناقشة هذه المذكرة.

وعرفانا بالجميل نوجه شكرنا الخالص إلى كل من قدم لنا يد المساعدة ونخص بالذكر عمال مكتبة كلية الحقوق لكل من جامعة بجاية، جامعة جيجل، جامعة الجزائر، جامعة سطيف، جامعة قسنطينة.

شكرا جزيلا

نبيلة، نذيرة.

إهداء

إلى من أنار لي درب العلم وذلّل لي طريقه وأعانني على بلوغي إلى هنا،الذي لم يبخل عليّ بالجهد والنصح،إلى من فرقت بيننا الأيام وحرمني القدر من مشاركته حصاد تعب السنوات،إلى روح والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى من زرعت حياتي أملاً وكانت لي خير قدوة في الحياة،إلى من تشاركنا درب الصعاب والمعاناة وكانت لي خير معين في اجتيازها، إلى من كان هدفها الوحيد بلوغي هذا اليوم ورؤية ثمرة جهد السنين، رمز التضحية والعطاء نبع الحنان والحب من لم تبخل عليّ بدعواتها ومساندتها الدائمة، التي لا تكفيني الكلمات على شكرها ووصفها،

إلى أُمي الغالية حفظها الله وأطال لي بعمرها

إلى إخوتي، وكل أفراد عائلتي طويل و أمغار من كبيرهم إلى صغيرهم نبيلة

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى النور الذي يبين لي درب النجاح، أرجو من الله أن يمد في عمرك، والدي العزيز.

إلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمّة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أعلى الحبايب أطال الله في عمرها، أُمي الحبيبة.

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي. نذيرة

إلى رفقاء درب الدراسة والحياة، من شاركونا لحظات فرحنا وحزننا ونخص بالذكر ريم، كاتية، ليليا، عادل، فريد.

قائمة المختصرات

ج.ر. الجريدة الرسمية

ج.ر.ج.ج. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

د.ب.ن. دون بلد النشر

د.د.ن. دون دار النشر

د.س.ن. دون سنة النشر

ص. الصفحة

ص.ص. من الصفحة إلى الصفحة

يعتبر الزواج من أسمى العلاقات الإنسانية، إذ وصفه الشارع الحكيم بالميثاق الغليظ وهذا نظرا لأهميته وعظمته، كما أنه الإطار الشرعي الذي يجمع بين الرجل والمرأة حيث شرعه الله عزّ وجل ليكون السبيل لإحصان الزوجين وإشباع غرائزهما ورغباتهما في إطار شرعي بعيدا عن الشبهات والمحرمات، ويهدف الزواج إلى تكوين أسرة في جوّ تسوده المودة والرحمة والتعاون والمحبة.

كما يعدّ النكاح المنهج السليم والصحي للإنجاب والتناسل حيث يولد الأبناء في جو يملؤه الحنان، التماسك والدفء الأسري. فالأسرة تعدّ النواة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع فصلاحتها يقوّيه وتفكّكها يؤدي إلى ضعفه وانهاره.

ويكتسي الزواج أهمية كبيرة ضمن مواضيع الأحوال الشخصية لذا فقد أحاطه الله عزّ وجل بعناية بالغة فوضع حدوده والمعالم الأساسية التي يقوم عليها، حيث حدّد حقوق كل طرف وما يقابلها من التزامات تجاه الشريك الآخر وهذا للمحافظة قدر الإمكان على هذا الرباط المقدّس دون أن يكون هناك ظلم على أحد طرفيه، وهو ما تأثرت به التشريعات العربية، حيث خصصت ضمن قوانين أحوالها الشخصية فصول خاصة بالزواج تشمل جميع جوانبه.

فعقد الزواج يرتّب مجموعة من الحقوق والواجبات لكلا الزوجين منها ما يكون مشتركا كالتعامل فيما بينهما بما تقتضيه المعاشرة بالمعروف وتبادل الاحترام والمودة والرحمة كما يتشارك الزوجان ويتعاونان على كل ما فيه نفع وفائدة يعود على الأسرة، إلى جانب أنّ الوالدين يقع على عاتقهما التكفل بتربية أبنائهما ويسهران على حسن تربيتهم وتلقينهم مكارم الأخلاق، إذ يجب على الأبوين أن يكونا قدوة حسنة لهم باعتبار العائلة المدرسة الأولى.

وتتنوّع حقوق وواجبات الزوجين، منها ما يكتسي الطابع المادي ومنها ما يكتسي الطابع المعنوي، ومن أهم الالتزامات المادية المترتبة في ذمة الزوج النفقة التي تعتبر في الوقت نفسه من أهم حقوق الزوجة ويتميّز حق أو واجب النفقة بخصوصية وأهمية كبيرة نظرا للدور المزدوج الذي يلعبه حيث يؤثّر على نفسية الزوجة فيشعرها بالطمأنينة والأمان لوجود من يتكفّل بالإنفاق على احتياجاتها وينمّي أواصر المحبة بينهما ممّا يقوي الرابطة الزوجية. كما تعدّ النفقة من بين

مصادر الذمة المالية للزوجة، وتزداد أهمية النفقة بالنسبة لها خاصة إذا لم تمتلك مصدر مالي غيرها.

وواجب الإنفاق الذي يلتزم به الزوج يشمل الغذاء، الكسوة، والسكن وهذا ما اتفق عليه الفقه الإسلامي والتشريعات العربية.

أما عن نفقة العلاج والخادم فتعتبر من أبرز مشتملات النفقة الزوجية إثارة للجدل بين الفقهاء فمنهم من اعترف بأحقية الزوجة لها ومنهم من أنكرها عليها، وسنعالج هذين العنصرين من خلال بيان موقف الفقه الإسلامي منهما ومدى تأثير التشريعات العربية بذلك؟

وسبب اختيارنا لهذا الموضوع يعود لجدته، إذ لم يسبق التطرق إليه بصفة مستقلة حيث يتم الإشارة إليه ضمن مشتملات النفقة وذلك بصفة وجيزة، كما أنّ خصوصية الموضوع تظهر في تأثيره بالتغيرات التي تطرأ على المجتمعات من زمان لآخر فكثرة الأمراض وانتشارها يستلزم ضرورة علاجها وتوسّع اهتمامات الزوجة وانشغالها خارج البيت يستدعيان إعادة النظر في عناصر نفقتها.

ونعتمد في دراستنا على المنهج المقارن وذلك بدراسة مختلف الآراء الفقهية وموقف بعض التشريعات العربية بما فيها التشريع الجزائري.

وبسبب عدم تطرق الباحثين والفقهاء إلى هذا الموضوع بصفة دقيقة ومستقلة، واكتفائهم بالإشارة إليه بصفة موجزة في مشتملات النفقة دفعنا إلى الاعتماد على المنهج التحليلي للمواد القانونية لمختلف التشريعات العربية لمعرفة مدى تأثيرهم بالآراء الفقهية المختلفة. كما لجأنا أحياناً إلى اعتماد المنهج الوصفي عند الاقتضاء.

بناء على ما سبق ومن أجل إعطاء رؤية واضحة لمختلف الجوانب التي تحيط بهذا الموضوع ارتأينا إدراج مبحث تمهيدي نتناول فيه النفقة بصفة عامة من خلال التعرض إلى تعريفها، شروط استحقاقها، ومختلف عناصرها. وسنعمد على الخطة الثنائية، وذلك بتقسيم هذا العمل إلى قسمين نتطرق في (الفصل الأول) إلى نفقة العلاج وذلك بالتعرض إلى آراء الفقه الإسلامي من هذا العنصر وموقف التشريعات العربية منه، أما في (الفصل الثاني)

ندرس فيه نفقة الخادم عن طريق التعرض إلى آراء الفقه الإسلامي وموقف التشريعات العربية منها.

تعتبر النفقة من أهم الآثار المالية المترتبة عن عقد الزواج والتي يلتزم بها الزوج تجاه زوجته.

أولاً: التعريف بالنفقة

للنفقة في اللغة عدة معاني كالهلاك، القلة، النقص، الفناء، الافتقار، النفاذ، الذهاب، الخروج والإطعام¹.

أما شرعاً فهناك العديد من التعريفات منها ما جاء به الفقيه المالكي ابن عرفة حيث قال بأنّها: "ما به قوام معتاد حال الأدمي دون سرف"².

ومن الباحثين المعاصرين من عرّف نفقة الزوجة بأنّها: ما تحتاج إليه لمعيشتها من الطعام والكسوة والسكن والخدمة، وكل ما يلزم من فرش وغطاء وأدوات منزلية بحسب المتعارف بين الناس³.

وتجب نفقة الزوجة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول، فأما عن وجوبها في القرآن الكريم نجد قوله عزّ وجل ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾⁴. وجاءت هذه الآية في حق المطلقات أثناء العدة، فحق الزوجات في حال قيام الزوجية أوجب، حيث يجب على الزوج الإنفاق على زوجته وعلى ولده الصغير على قدر وسعه حتى يوسع عليهما إذا كان موسعاً عليه.

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان اللسان (تهذيب لسان العرب)، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص. 638.

² - أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، القسم الأول، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص. 321.

³ - بدران أبو العنين بدران، الزواج والطلاق في الإسلام فقه مقارن بين المذاهب الأربعة السنية والمذهب الجعفري والقانون، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، د.س.ن، ص. 232.

⁴ - سورة الطلاق، الآية 7.

ومن كان فقيرا فعلى قدر ذلك. فتقدر النفقة بحسب حالة المنفق وحاجة المنفق عليه بالاجتهاد على مجرى حياة العادة¹.

وفي السنة النبوية الشريفة، عن عائشة رضي الله عنها أن هند بنت عتبة قالت: "يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ، بِالْمَعْرُوفِ"².

هذا الحديث في نظر الفقهاء يحمل تفسيرات، فالفريق الأول يرى أن تصرف النبي عليه الصلاة والسلام كان بمقتضى الرسالة والوحي وبالتالي كلّ امرأة أو كل زوجة حرما زوجها النفقة بإمكانها أن تأخذ منه دون علمه المقدار اللازم عرفا لها ولأولادها.

أما الفريق الثاني فيرى أن هذا التصرف يدخل في إطار قضاء النبي عليه الصلاة والسلام وبالتالي على أي زوجة حرما زوجها النفقة أن تأخذ منه ذلك عن طريق القضاء.

وقد أجمع علماء المسلمين من عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى الآن على إلزام الزوج بالإنفاق على زوجته ولم يخالف في ذلك أحد منهم لحد الآن.

وأما المعقول فإنّ عقد الزواج يوجب على الزوجة تخصيص نفسها لمنفعة زوجها وتفرغها للحياة الزوجية فهي تقوم على البيت ورعايته والأولاد وتربيتهم، فهي محبوسة على الزوج وهذا ما يمنعها من التصرف والاكتساب فوجب نفقتها عليه، ومن قواعد الشريعة أنّ من حبس نفسه لحق مقصود لغيره ولمنفعته تكون نفقته واجبة على ذلك الغير³.

ونصت التشريعات العربية على وجوب النفقة الزوجية، ومن بينها نجد: التشريع الجزائري الذي نص في المادة 74 من قانون الأسرة: "تجب نفقة الزوجة على زوجها

¹- انظر: أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الجزء السابع عشر، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2003، ص. 170.

²- البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم 5364، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الرشيد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص. 1138.

³- محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، دراسة مقارنة بين المذاهب السنية والمذهب الجعفري، دار النهضة العربية، لبنان، 1977، ص. 419.

بالدخول بها أو دعوتها إليه بيينة مع مراعاة أحكام المواد 78، 79، 80 من هذا القانون". وهو ما جاء به التشريع الإماراتي في نص المادة رقم 66، كما أورد المشرع السوري ذلك في المادة 72 من قانون الأحوال الشخصية، وهو كذلك ما نصت عليه المادة 187 من مدونة الأسرة المغربية. في حين نصّ عليه المشرع التونسي في الفصل 38 من مجلة الأحوال الشخصية. وهو ما سنشرحه تفصيلا في متن هذا البحث.

ما يمكن ملاحظته على هذه التشريعات أنّها أقرّت بوجود نفقة الزوجة على زوجها وقد استمدت ذلك من أحكام الشريعة الإسلامية.

وفيما يخصّ سبب التزام الزوج بالإنفاق فقد اختلف الفقهاء المسلمون حوله ممّا أدّى إلى ظهور عدّة نظريات أهمّها:

1. نظرية الاحتباس: وقد أخذ بها فقهاء المذهب الحنفي فيرون أنّ سبب استحقاق الزوجة للنفقة يعود إلى حق الحبس الثابت للزوج عليها¹.
2. نظرية ملك النكاح: وخلاصة هذه النظرية أنّ سبب النفقة عوض عن ملك النكاح الذي يملكه الزوج على الزوجة، ويعترض على هذه النظرية بأنّ ملك النكاح لا أثر له في النفقة، لأنّه قوبل بعوض مرة وهو المهر، فلا يقابل بعوض آخر، إذ العوض الواحد لا يقبل بعوضين عادة².
3. نظرية القوامية: ومفاد هذه النظرية أنّ قوامية الرجال على النساء هي السبب في وجوب النفقة لهنّ عليهم وذلك استنادا إلى الآية الكريمة ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا

¹ - علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء الخامس، تحقيق علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005، ص. 114.

² - محمد كمال الدين إمام، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الأولاد في الفقه والقانون والقضاء، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص.ص. 303-304.

فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ¹ ولا حاجة في الآية لإثبات هذه النظرية، وهذا لا شك عكس المدعى به².

4. نظرية العقد والتمكين: وتفيد هذه النظرية، أنّ وجوب النفقة أساسه العقد وتمكين الزوجة الزوج من نفسها معا، وعلى ذلك لا تجب النفقة بالعقد وحده، بل لابد من اقترانه بالطاعة والتمكين، وتسقط النفقة بالنشوز أي عدم الطاعة.

5. نظرية العقد: وخلصتها أن سبب النفقة هو عقد النكاح مجردا عن التمكين، غير أنه يسقط الاستحقاق مع وجود المانع، ونظرية العقد المجرد توجب النفقة للزوجة حتى لو بقيت عند أهلها مدة طويلة طالما لم يطالبها الزوج بالزفاف³.

نستنتج مما سبق أن بعض المذاهب الفقهية تقرّ بوجود النفقة للزوجة بمجرد عقد الزواج الصحيح، إلا أنّ هذا الأخير من وجهة نظرنا لا يكفي لإلزام الزوج بالإففاق بل يجب أن يستتبعه تمكين الزوجة زوجها منها، وبمفهوم المخالفة إذا لم تقم الزوجة بذلك اعتبرت ناشزا مما يؤدي إلى سقوط نفقتها. بالتالي يسري هذا الحق ابتداء من تاريخ الدخول كقاعدة عامة وقد يتوجب قبل ذلك إذا دعت للبناء بيينة وتماطل في الاستجابة وهذا ما نصت عليه المادة 74 من قانون الأسرة الجزائري وهو ما أكدته المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ 1984/11/19 حيث اعتبرت أنّ حق النفقة مرتبط بحق التمتع بالزوجة ولو حكما⁴.

ثانيا: شروط إستحقاق الزوجة للنفقة

لاستحقاق الزوجة للنفقة يجب توافر شروط أجمع عليها أغلب الفقه وتتمثل في:
صحة العقد وتمكين الزوج وأن تكون الزوجة صالحة للاستمتاع والمعاشرة الزوجية.

¹ - سورة النساء، الآية 34.

² - محمود سمير عبد الفتاح، التنظيم القانوني والاجتماعي للأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص. 183.

³ - محمد كمال الدين إمام، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، المرجع السابق، ص. 304.

⁴ - ملف رقم 34046، قرار صادر بتاريخ 1984/11/19، المجلة عدد 1 لسنة 1990.

فأمّا عن صحة العقد، فحتى تجب نفقة الزوجة على زوجها لابد وأن يكون عقد الزواج صحيحاً، أمّا إذا كان عقد الزواج باطلاً أو فاسداً، فلا تجب النفقة لأنّ الواجب في حالة فساد العقد أو بطلانه هو التفريق بين الزوجين¹.

أمّا تمكين الزوج فيقصد به وضع الزوجة نفسها لإشباع رغبة زوجها، وتحقق الخلوة بينها وبينه، حتى تقوم بواجباته، ويستطيع الاتصال بها اتصالاً يحقق مقاصد العقد وأهداف الزوجية، فإذا فات التمكين بغير وجه شرعي فلا نفقة لها، فالمرأة الناشز لا تستحق النفقة². وأن تكون الزوجة صالحة للاستمتاع والمعايشة الزوجية وقادرة على القيام بالواجبات المنزلية باعتبارها تعد من أهم مقاصد الزواج فإن فاتت لم يبقى للاحتباس موجب فيفوت سبب النفقة³.

ثالثاً: مشتملات النفقة الزوجية

أجمع الفقهاء المسلمون على اختلاف مذاهبهم على أنّ عناصر الإنفاق الواجبة على الزوج لصالح زوجته تشمل الطعام والملبس والمسكن. فالطعام يجب للزوجة منه ما يكفيها وبما أنّها تعيش مع زوجها في بيت واحد وهو يتولى الإنفاق عليها ويحضر لها ما تحتاجه فإن قدّم لها الطعام الكافي فلا داعي لتقديره وليس لها أن تطلب ذلك⁴.

والقوت هو ما يؤكل من خبز أو غيره، من قمح أو من باقي الحبوب المقتاتة وما ألق بها من كل ما يقنات ويدّخر، ويفرض لها الماء للشرب والغسل والطهارات الأخرى

¹ - رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، أحكام الأسرة الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الأولاد في الفقه الإسلامي والقانون والقضاء، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص.ص. 375-376.

² - محمود سمير عبد الفتاح، المرجع السابق، ص. 184.

³ - جميل فخري محمد جانم، آثار عقد الزواج في الفقه والقانون، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 230.

⁴ - محمد مصطفى شلبي، المرجع السابق، 1977، ص. 434.

ويفرض لها الزيت للأدهان والأكل ويفرض لها الوقود من حطب وغيره على العادة ويلزمه شبعها ولو كانت أكلة، وتزداد المرضع ما تقوى به على الرضاع¹.

أما عن الكسوة فيلتزم الزوج بإكساء زوجته بالملابس الضرورية لها بالقدر الذي تظهر فيه بالمظهر الملائم بين أهلها وأقاربها ومعارفها وبما يتناسب مع حالته الاجتماعية². وقد نص الفقهاء على أنّها تكون في السنة مرتين: إحداهما في الصيف والأخرى في الشتاء كما جرت عادة الناس بذلك³.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ هذا الوضع لا يتلاءم مع وقتنا الراهن، فحاليا لا يمكن للمرأة أن تكتفي بكسوتين سنويا، لكن يبقى ذلك راجع إلى القدرة الشرائية لكل زوج وعرف كل بلد.

أما فيما يخص المسكن، فيلتزم الزوج أيضا بأن يعدّ لزوجته مسكنا شرعيا مستكملا لشروطه بحيث يجب عليها أن تطيعه بالإقامة فيه، فإذا امتنعت فإنّها تعدّ ناشزة ويسقط حقها في النفقة أما إذا لم يهيئ الزوج لزوجته مسكنا شرعيا يصلح لسكناها فرض لها القاضي أجرة مسكن إذا طلبت ذلك وأثبتته⁴.

ولا يكون المسكن شرعيا إلا إذا كان ملائما لحال الزوج المالية، مشتملا على كل ما يلزم السكن من أثاث وفراش وأدوات منزلية لازمة، وأن يكون له مرافق ضرورية وأن لا يساكنها فيه الغير ولو كان من أهل الزوج وأولاده من غيرها لأنّ راحة الزوجة في السكن

¹ - عبد القادر بن حرز الله، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 388.

² - رعد مقداد محمود الحمداني، النظام المالي للزوجين دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية والتشريعات الفرنسية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص. 110.

³ - محمود محمد الطنطاوي، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، مطبعة السعادة، مصر، 1979، ص. 240.

⁴ - رعد مقداد محمود الحمداني، المرجع السابق، ص. 110.

حق من حقوقها. وأن يكون السكن بين جيران صالحين تأمين فيه على نفسها وفي مكان غير منقطع وغير موحش ولا مخيف¹.

كما أخذت التشريعات العربية بما أجمع عليه الفقهاء من أنّ عناصر الإنفاق تشمل الطعام والملبس والسكن.

¹ - رمضان علي السيد الشرنباصي، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص. 209.

كادت الأزمنة السابقة تخلو من الأمراض نتيجة النظام الصحي السليم الذي اتّبعه أسلافنا، فكانوا يعتمدون في غذائهم على ما تنتجه الطبيعة بدون إضافات ولا كيماويات، إلى جانب البيئة النظيفة التي عاشوا فيها، وفي حالة إصابتهم بالمرض كان دوائهم غير مكلف يقوم على المستحضرات والخلطات المعدّة من المواد المتوفرة في محيطهم، فالأعشاب كانت القاعدة الأساسية لدوائهم وهذا فيما يخص الأمراض المعروفة لديهم والتي عادة لا يمكن تجنبها كالحمى والزكام مثلاً.

أما عن الأمراض النادرة فكان علاجها يتطلّب مشقة ومصاريف باهظة، فالحياة في الماضي تميزت بالبساطة وقلة التعقيد مما أدّى إلى قلة الأمراض فلم يكن هناك داع للمداواة إذ لم يلزم الزوج بالإنفاق على علاج زوجته المريضة.

وهذا خلافاً لما يحدث في زماننا حيث انتشرت الأمراض وتنوعت بسبب اختلال النظام الغذائي الذي يعتمد على الأكل السريع والأطعمة المعلّبة المكوّنة من المواد الحافظة واستعمال الأسمدة والكيماويات في الزراعة إلى جانب التلوث البيئي المتلاحق.

ومع تعدد الأمراض تطورت أساليب العلاج نتيجة التقدم العلمي في ميدان الطب والبحث لايزال متواصلاً من قبل العلماء لإيجاد دواء للأمراض المستعصية والقاتلة كالسيدا والسرطان مثلاً. والعلاج في الوقت الراهن يستدعي في بعض الأحيان أموال طائلة خاصة إذا كان في العيادات الخاصة أو خارج الوطن، فأثناء الحياة الزوجية قد يعترض الزوجة مرض ما يحتاج إلى الإنفاق في سبيل علاجه.

يقصد بنفقة العلاج كل ما يصرف من أجل مداواة الزوجة، وهو ما يعزّز العلاقة الزوجية ويساهم في تماسكها واستقرارها وما تقتضيه المعاشرة بالمعروف، وهذا ما يثير مسألة مدى مساهمة الزوج في دفع نفقات علاج زوجته.

لمعرفة حكم نفقة علاج الزوجة على الزوج نستعرض موقف الفقه الإسلامي (المبحث الأول) ثم نعرّج إلى موقف التشريعات العربية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

نفقة العلاج في الفقه الإسلامي

ألزم الله تعالى الزوج بالإففاق على زوجته إلا أنه لم يحدّد عناصر هذا الإففاق على سبيل الحصر، فاتّفق الفقهاء على وجوب بعضها واختلفوا في وجوب أخرى. فما كان موقف الفقه الإسلامي من نفقة العلاج؟

ولتبيان هذا الموقف سنتطرق لمفهوم نفقة العلاج فقها (المطلب الأول) مع عرض بعض المسائل الفقهية المتعلقة بنفقة العلاج (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفهوم نفقة العلاج

تعتبر نفقة العلاج من قبيل نفقة الرعاية الزوجية التي يلتزم بها الزوج اتجاه زوجته، والتطبيب هو علاج الجسم والنفوس من الأمراض والعلل التي قد تصيبهما.

وتحديد مفهوم نفقة العلاج يدفعنا للبحث عن وجوب نفقة العلاج عند الفقهاء (الفرع الأول) وعن أنواع نفقة العلاج (الفرع الثاني).

الفرع الأول

وجوب نفقة العلاج

انقسم فقهاء الشريعة الإسلامية فيما يخص التزام الزوج بالإففاق على زوجته بين مؤيد ومعارض وبهذا سنحاول معرفة هذه الآراء والترجيح بينها.

أولاً: الرأي المؤيد لوجوب نفقة العلاج

يرى أصحاب هذا الرأي وجوب نفقة علاج الزوجة على الزوج خلافا لما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهذا ما أقرّه كل من الفقه الإباضي والشيعة الزيدية والجعفرية والإمامية وبعض المالكية.

فيرى الفقه الإباضي أنّ الزوج ملزم بمعالجة زوجته وأجرة الطبيب والدواء وإن كانت غنية¹.

وذهب الزيدية والجعفرية إلى أنّ نفقة العلاج تدخل ضمن مشتملات النفقة، ويلزم الزوج بصرفها، لأنّ المرجع في تحديد النفقة هو العرف وما من شك في أن كل ما تحتاج إليه الزوجة فهو من النفقة في نظر العرف، والحاجة إلى الدواء والتطبيب أشدّ من الحاجة إلى المأكل والملبس والسكن والإخdam فإذا وجب هذا وجب ذلك بالأولوية².

يقول الإمام الشوكاني: وأمّا إيجاب الدواء فوجهه أن وجوب النفقة عليه هي لحفظ صحتها والدواء من جملة ما تحفظ به صحتها³.

أمّا عن الشيعة الإمامية فيرون أنّ من الإنفاق دفع أجرة الحمام إذا كان ذلك هو المعتاد لأمثالها في البلد وأجرة الطبيب وقيمة الدواء إن احتاجت إليهم⁴.

¹ - أبو زكريا بن الخير الحناوي، النكاح في الفقه الإباضي، ص. 199، نقلا عن: مسعودي رشيد، النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006، ص. 54.

² - محمد جواد مغنية، فقه الإمام جعفر الصادق عرض واستدلال، الجزء الخامس، الطبعة الرابعة، دار الجواد، بيروت، 1982، ص. 324، نقلا عن: محمد خضر قادر، نفقة الزوجة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 71.

³ - محمد بن علي الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، دار ابن حزم، د.ب.ن، د.س.ن، ص. 460.

⁴ - مسائل كتاب النكاح عند الشيعة الإمامية، مسألة 437، تاريخ الإطلاع عليه 2015/04/08، متوفر على الموقع: <http://www.aqaedalshia.com/ahkam/nekah/masael//02.htm#13>

كما يرى بعض علماء المالكية أنه يفترض على الزوج أن يعالجها بقيمة النفقة التي تفرض لها وهي سليمة من المرض¹.

ثانياً: الرأي المعارض لوجوب نفقة العلاج

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنّ الزوج غير ملزم بنفقات علاج زوجته سواء تعلّق بأجرة الطبيب أو ثمن الدواء وما إلى ذلك وهذا ما أخذ به فقهاء المذاهب الأربعة، فقال الحنفية أنّ الدواء والفاكهة لا تجبان وفي حالة التنازع ورفع الأمر إلى القاضي فالواجب على الزوج في هذه الحالة هو الحاجيات التي تقوم عليها الحياة غالباً.

وقد أجمع فقهاء الحنفية على أنّ حق الزوجة على الزوج من حيث هي زوجة يوجب عليه أن ينفق ما به قوام الحياة العامة وهي حياة الصّحيحة لا المرض فلا يجب عليه الدواء على أي حال، بل يرى بعض الحنفية أنّ النفقة لا تجب إلا في نظير الاستمتاع والزوجة المريضة لا تصلح للاستمتاع فلا تجب لها النفقة².

أمّا عن جمهور المالكية فقالوا أنّه لا تجب على الزوج نفقة علاج زوجته كأجرة الطبيب وثمر الدواء وما إلى ذلك³.

وقال الشافعية بأنّ الزوجة لا تستحق الدواء للمرض، ولا أجرة الطبيب والفساد والحجام والختان بخلاف المشط والدهن، ووجه ذلك بأنّ الزوج بمثابة المكثري والمرأة بمثابة المكري والدواء

¹ - عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، الجزء الرابع، (كتاب النكاح، كتاب الطلاق)، دار الكتب العلمية، لبنان، د.س.ن، ص. 489.

² - زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، د.س.ن، د.ب.ن، ص. 197. عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 488.

³ - محمد بشير الشقفة، الفقه المالكي في ثوبه الجديد، الجزء الثالث، (فقه الأحوال الشخصية، كتاب النكاح)، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 2001، ص. 653. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الجزء الثاني، دار إحياء الكتب العربية، د.س.ن، د.ب.ن، ص. 509.

وما في معناه لحفظ البدن، ومؤنة التنظيف على المكتري كغسل الدار وكنسها¹، فأجرة الطبيب والحجام وثمان الدواء في الأمراض جميعه عليها دون الزوج على أساس أنّها لحفظ الجسد².

ويرى الحنابلة أن الزوج لا يجب عليه الأدوية وأجرة الطبيب والحجام والفاصد³.

واستدل هؤلاء الفقهاء في قولهم بعدم وجوب إنفاق الزوج على علاج زوجته المريضة، باعتبارها من الأمور المتعلقة بحفظ الأصل وليس من النفقة الثابتة، وإنّما يحتاج إليه لعارض وأنّه يراد لإصلاح الجسم فلا يلزمه، كما لا يلزم المستأجر إصلاح ما إنهدم من الدار بل تجب نفقة مرضها وعلاجها ودوائها في مالها إن كان لها مال، وعلى من يلزمه نفقتها لو لم تكن متزوجة⁴.

نلاحظ أنّ ما يعاب على أصحاب هذا الرأي هو تشبيهمهم للرابطة الزوجية بعقد الإيجار وشتان بينهما. فالزواج يعد من أقوى الروابط الإنسانية والتي تجمع بين الرجل والمرأة في حين أنّ عقد الإيجار يعتبر من عقود المعاملات التي يطغى عليها الجانب المالي. فكيف يتم تشبيه هذه العلاقة الإنسانية بعلاقة مالية؟

إلى جانب هذا فإنّ الواجب الذي تحتمه المعاشرة بالمعروف يفرض على الزوج الإنفاق على علاج زوجته، كما أنّ عدم اعتبار العلاج من النفقات الواجبة على الزوج يتعارض مع المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية⁵.

¹ - أبو القاسم عبد الكريم الشافعي، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، الجزء العاشر (النفقات، الجراح، الديات)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997، ص.ص. 18-19.

² - أبو الحسن الماوردي، الحاوي الكبير، الجزء الحادي عشر، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، 1999، ص. 436.

³ - شرف الدين موسى المقدسي، الإقناع لطالب الانتفاع، الجزء الرابع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، المملكة العربية السعودية، 1999، ص. 48.

⁴ - محمد خضر قادر، المرجع السابق، ص. 71. محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية، الطبعة التاسعة، دار محمود للنشر والتوزيع، 1999، ص. 421-422.

⁵ - آيت شاولس دليبة، إنهاء الرابطة الزوجية بطلب الزوجة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري وبعض التشريعات العربية، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص. 88.

ثالثاً: الرأي الراجح

من خلال ما تمّ دراسته حول الخلاف الفقهي فيما يخص أحقية الزوجة في نفقة العلاج نرجّح الرأي القائل بوجوب إنفاق الزوج على علاج زوجته المريضة.

حيث أنّ الله سبحانه وتعالى ألزم الزوج بمعاشرة زوجته بالمعروف، لقوله عزّ وجل: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾¹. ومن المعاشرة بالمعروف إطعامها، وكسوتها، وعلاجها، وعدم تركها فريسة للمرض²، وليس من المودة والرحمة أن يستمتع الزوج بزوجه في أثناء صحتها وسلامتها³، وينفق عليها وينكر لها ذلك في مرضها كأن يحملها مصاريف علاج نفسها أو إلقاء هذا العبء على أهلها، أوليس من المعروف والعدل أن يتشارك ويتعاون الزوجان في السراء والضراء؟

إنّ المريض غالباً يفضّل ما يتداوى به على كل شيء، فكيف يتمكّن من الأكل والشرب وهو يصارع الآلام والأوجاع التي تبرح به وتجهده وتهدّده بالموت⁴.

كما أنّ امتناع الزوج عن علاج امرأته مع قدرته على ذلك، ربّما يؤدي إلى هلاكها، وهذا ما ينكره الشرع والعرف⁵. وعلاج الزوجة من قبيل حفظ النفس الذي يعتبر من الضروريات الخمس التي نصّت عليها الشريعة الإسلامية، إلى جانب أنّ الزوجة المريضة تكون غير قادرة على تلبية حاجة زوجها في المعاشرة⁶.

إنّ عدم التزام الزوج بنفقات العلاج يتنافى مع معاني المروءة وروح التعاون والتآلف بين أعضاء المجتمع الإسلامي وخاصة بين أعضاء الأسرة الواحدة وبالتحديد بين الزوج والزوجة، فأياً

¹ - سورة النساء، الآية 19.

² - أحمد محمد علي داود، الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 396.

³ - محمد مصطفى شلبي، المرجع السابق، ص. 231.

⁴ - وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء السابع، (الأحوال الشخصية)، دار الفكر، د.ب.ن، د.س.ن، ص. 794.

⁵ - بدران أبو العينين بدران، المرجع السابق، ص. 251.

⁶ - جاسر جودة علي العاصي، نفقة الزوجة في الفقه الإسلامي، دراسة فقهية مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، رسالة للحصول على درجة الماجستير في القضاء الشرعي، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص. 120.

موّدة تبقى بين الزوجين إذا مرضت الزوجة ولم يسارع الزوج إلى علاجها، وهو ما يتنافى كذلك مع خلق رد الجميل للزوجة التي ترعى زوجها وأولادها وبيتها، فكيف تكافأ بعد ذلك بعدم فرض نفقة علاجها على زوجها¹؟

وممّا لاشك فيه أنّ رفع المرض عن الزوجة أولى من فرض الزينة أو الطعام والمسكن²، فهل للزوج أن يكنز أمواله بينما شريكه عمره تعاني مع المرض دون أن يحرك ساكناً مع قدرته على ذلك؟

ونرى أنّ كلّ هذه الأسباب تؤكّد على وجوب إلزام الزوج بتحمل مصاريف علاج زوجته المريضة.

الفرع الثاني

أنواع نفقة العلاج

تشمل نفقة العلاج جميع المصاريف التي ينفقها الزوج في سبيل مداواة زوجته نتيجة السقم الذي أصابها وسواء كان هذا المرض بدنياً كضغط الدم والسكري والقلب وغيرها من الأمراض المنتشرة في وقتنا والتي لا تعدّ ولا تحصى، فتصيب الجسد ممّا يؤدّي إلى إضعافه وإرهاقه.

ومع تطوّر الطب فقد توصل العلماء إلى ابتكار طرق جديدة للعلاج كالعلاج الإشعاعي أو العلاج الكيميائي المستعمل خاصة في معالجة مرض السرطان.

قد يكون المرض نفسياً كالقلق والاكتئاب ما يستدعي الالتجاء إلى اختصاصي نفسي للتغلب عليه، وهذا عن طريق المداومة على جلسات علاج مستمرة أو الاكتفاء ببعض المهدئات ومن

¹ - آيت شاوش دليّة، المرجع السابق، ص. 89.

² - ممدوح عزمي، دعوى النفقة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د.س.ن، ص. 23.

أنواع العلاج النفسي نجد العلاج النفسي التحليلي¹، العلاج الجماعي²، العلاج السلوكي³، العلاج العائلي⁴...

ويهدف العلاج النفسي بمختلف أنواعه إلى تمكين الفرد من إشباع الرغبات بشكل مقبول من خلال تصحيح السلوك الخاطئ للتكيف أو السلوك غير السوي عموماً⁵، فالزوجة قد تتعرض إلى بعض الاضطرابات النفسية مما يستدعي عرضها للعلاج وعلى الزوج التكفل بمصاريفه بحسب نوع العلاج المعتمد.

كما يمكن أن يكون المرض عقلياً كالجنون، فأحكام المجنونة هي أحكام المريضة لأنّ الجنون مرض وما دام أنّه أبقاها على عصمته يكون لها كل الحقوق الزوجية مع ملاحظة أنّها تعطى أحكام المريضة، فالجنون لا يمنع من وجوب النفقة لها متى كانت أهلاً للاحتباس⁶.

¹- يركز هذا العلاج على محتويات اللاشعور باعتبار أنّ لها دور مباشر في سلوك الإنسان ويتم ذلك على شكل جلسات نفسية، تتعدد وتستمر اعتماداً على حالة المريض.

²- يتضمن العلاج لمجموعة من المرضى في وقت واحد (عادة من 6 إلى 12 مريض)، ويمتاز هذا العلاج بتوفير الوقت والقدرة على فهم بعض الحالات خصوصاً للمرضى غير المتعاونين في العلاج الفردي.

³- يشمل العلاج السلوكي تطبيق نظريات التعلم، ويهتم هذا العلاج بدراسة المريض من الخارج، على اعتبار أنّ المرض هو سلوك خاطئ تعلمه الفرد ويكون معالج عادة توجيهي أكثر من تحليلي، وتستخدم أكثر من طريقة للعلاج في هذه الحالة مثل إزالة التحسس والاسترخاء.

⁴- يتضمن إشراك أفراد العائلة في العلاج، ويعتبر مناسباً لمعالجة المشكلات العائلية وكذلك الاضطرابات السلوكية عند الأطفال.

- للمزيد من المعلومات راجع الموقع أدناه، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2015/05/05
https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid=236001733248378&id=188930141288871

⁵- أنظر الموقع نفسه، الصحة النفسية، مركز مستشفى الرشيد للطب النفسي والإدمان، تاريخ الإضافة 26 يناير 2014.

⁶- معوض عبد التواب، موسوعة الأحوال الشخصية، الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار المعارف، الإسكندرية، 1995، ص. 297.

كما تشمل نفقة العلاج ثمن الأدوية ونفقات العمليات الجراحية والإقامة بالمستشفيات وكشوف الأطباء والفحوص والأشعة والتحليلات وما شابه ذلك لأنها من وسائل العلاج متى رأى الطبيب ضرورتها¹.

تنقسم عناصر نفقة العلاج إلى الأجرة التي يتقاضاها الطبيب مقابل الكشف عن المرض أو عن العمليات الجراحية الواجب إجراؤها للعلاج وكذا ثمن الدواء الذي يصفه الطبيب المعالج على اختلافه سواء كان طبيعياً كالأعشاب والأطعمة أو صيدلانياً من إبر وأقراص ومحاليل...

المطلب الثاني

أحكام نفقة العلاج

كان لوقت المرض أثر على استحقاق الزوجة لنفقة العلاج، حيث ميّز الفقهاء بين مرض الزوجة قبل الانتقال إلى بيت الزوج ومرضها بعد الانتقال إليه (الفرع الأول) كما استوقفنا مصاريف نفقة الولادة فهل تعتبر من مشتملات نفقة العلاج الواجبة على الزوج أم لا؟ (الفرع الثاني).

الفرع الأول

وقت المرض وتأثيره على النفقة

يمكن للزوج أن يتنصّل من مسؤولية علاج الزوجة بحجّة أنّ مرضها قديم يرجع إلى قبل انتقالها إليه ويحمّل أهلها مسؤولية عبء العلاج، فتصبح الزوجة ضحية عدم تحديد المسؤولية بين

¹ - محمد عزمي البكري، المرجع السابق، ص. 421.

الزوج والأهل، خاصة إذا كانوا ضعيفي الحال، لذا كان لزاما تحديد فترة المرض هل وقعت قبل الزواج أو بعده¹.

أولا: مرض الزوجة قبل انتقالها إلى بيت الزوج

إذا مرضت الزوجة قبل الزفاف ولم تتمكن من الانتقال إلى بيت الزوج فلا نفقة لها لأن الاحتباس غير ممكن ولا يتأتى الاستعداد له².

أما إذا أمكنها الانتقال فالنفقة واجبة إلا إذا طالباها وامتنعت، كما أن إمكانها الانتقال واستعدادها له كاف لوجوب النفقة، وأحكام الزواج يمكن استيفاؤها في الجملة، ثم المرض عارض قابل للزوال وحق العشرة يوجب احتماله ولأن ما تكون أحكامه الدوام لا تسقط فيه حقوق بالأمر العارضة التي لا يد للإنسان فيها ولا قبل له بدفعها وعلى ذلك تكون المريضة في هذه الحالة كالسليمة على السواء³.

تصّب أغلب آراء الفقهاء في هذا المعنى. إذ يرى فقهاء الحنفية أنه لو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مرضا يمنع من الجماع فنقلت وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة وقبلها أيضا، إذا طلبت النفقة ولم ينقلها الزوج وهي لا تمتنع من النقلة وطالبها الزوج، وإن كانت تمتنع فلا نفقة لها كالصحيحة⁴.

وروي عن أبي يوسف: أنه لا نفقة لها قبل النقلة، فإذا نقلت وهي مريضة - فله أن يردها -، وجه رواية أبي يوسف: أنه لم يوجد التسليم، إذ هو تخلية وتمكين، ولا يتحقق ذلك مع المانع وهو

¹ - عيسى حداد، عقد الزواج دراسة مقارنة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص. 277.
² - إسماعيل أمين نواهضة، أحمد محمد المومني، الأحوال الشخصية، فقه النكاح، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 229.
³ - محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1957، ص.ص. 232-233.
⁴ - الهمام الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام، الفتاوى الهندية، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، لبنان، 2000، ص. 569.

تبوء المحل، فلا تستحق النفقة، كالصغيرة التي لا تحتل الوطاء وإذا سلّمت نفسها وهي مريضة له أن يردّها¹.

ذهب المالكية إلى أنّه إذا بلغ المرض حد السياق أي مشارف الموت، وكان قبل الدخول فلا نفقة لها لعدم القدرة على الاستمتاع بها وكذلك الحال إن منعت نفسها من الانتقال إلى بيته بدون مبرر باعتبارها ناشزاً².

لا تجب النفقة عند الحنابلة بالتسليم فهي في مقابل الاستمتاع فلا نفقة للزوجة قبل الانتقال إلى بيت الزوج إذا كان ذلك بدون مبرر إلا أنّ نفقتها تجب إذا كان المنع من الانتقال بسبب المرض³.

أمّا الشافعية فأوجبوا النفقة بالتمكين لا بمجرد العقد الذي يوجب المهر فقط دون النفقة، فإذا أبدت الزوجة استعدادها للانتقال وحال المرض دون الانتقال كانت لها النفقة⁴.

ثانياً: مرض الزوجة بعد انتقالها إلى بيت الزوج

إذا مرضت الزوجة بعد زفافها إلى بيت الزوج وجبت نفقتها عليه ولو كان مرضها مزمناً لأنّ الاحتباس تمّ كاملاً، والمرض عارض وكيف ما كان فهو قابل للزوال، والحقوق الدائمة لا تسقط بالأمر العارضة لأنّ حسن العشرة يوجب أن يحتمل كل واحد منهما صاحبه في مرضه وسقمه⁵.

¹ - علاء الدين الكاساني، المرجع السابق، ص.ص. 134-135. زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم، المرجع السابق، ص. 198.

² - أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، الجزء الثاني، دار المعرفة، القاهرة، 1991، ص. 730. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص. 509.

³ - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، الجزء الثامن، تحقيق إبراهيم أحمد عبد الحميد، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 2003، ص. 2823.

⁴ - شمس الدين محمد بن الخطيب الشرييني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الجزء الثالث، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1997، ص. 570.

⁵ - محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص. 233.

وهو ما ذهب إليه أيضا فقهاء المذهب الحنفي إذ يرون أنّ المرأة إذا كانت كبيرة وهي غير مانعة نفسها عن الزوج بغير حق تستحق النفقة وإن تعذر وطؤها بعارض في بيت الأب قبل الانتقال إلى بيت الزوج أو حصل بعد ما انتقلت إلى بيت الزوج¹.

وإذا نقلت وهي صحيحة ثم مرضت في بيت الزوج مرضا لا يستطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها².

روي عن أبي يوسف في الرتقاء والمریضة التي لا يمكن وطؤها، أنّه لا نفقة لها قبل أن ينقلها الزوج إلى بيته ، وإن نقلت إلى بيت الزوج من غير رضاه فله أن يردها إلى بيت أهلها، فأما إذا نقلها الزوج بنفسه مع علمه بذلك فليس له أن يردها بعد ذلك ولها النفقة³.

ويرى الحنابلة، إذا سلّمت المرأة نفسها لزوجها لزمته نفقتها، لأنّ النفقة في مقابل الاستمتاع وقد أمكنته من ذلك حتى ولو تعذر وطؤها لمرض أو حيض أو نفاس لأنّ الاستمتاع ممكن ولا تفريط من جهتها⁴.

كما ذهب الشافعية إلى أنّه لا يسقط النفقة عذر يمنع الجماع عادة كمرض ورتق وقرن وجنون لأنّها أعمار بعضها يطرأ ويزول وبعضها دائم وهي معذورة فيها وقد حصل التسليم الممكن، ويستطيع التمتع بها من بعض الوجوه⁵.

¹ - برهان الدين أبي المعالي البخاري، المحيط البرهاني، المجلد الرابع، منشورات المجلس العلمي، لبنان، 2004، ص. 275.

² - الهمام الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام، المرجع السابق، ص. 569.

³ - برهان الدين أبي المعالي البخاري، المرجع السابق، ص. 276.

⁴ - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المرجع السابق، ص. 2823.

⁵ - شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، المرجع السابق، ص. 572.

وكذلك قال المالكية، فإن مكّنت الزوجة نفسها بعد الدخول استحققت النفقة، فتجب النفقة على الزوجة مع المرض الخفيف الذي يمكن معه الاستمتاع ومع المرض الشديد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ما لم يبلغ صاحبه حد السياق أي مشارف الموت¹.

مما سبق نستنتج أنّ لوقت المرض تأثير على النفقة، فالزوجة لا تستحق النفقة عند مرضها قبل الانتقال إلى بيت الزوج والدخول بها، إلاّ أنّه إذا أبدت الزوجة استعدادها للانتقال إلى بيت الزوج وأمكّنها ذلك، فنفتتها واجبة على الزوج وتسقط نفقتها عند امتناعها عن الانتقال بغير عذر. وبخصوص مرضها بعد الانتقال إلى بيت الزوج وتمكين نفسها لزوجها فنفتتها واجبة عليه باتفاق جمهور الفقهاء.

الفرع الثاني

نفقة الولادة

تشمل نفقة علاج الزوجة المصاريف التي يتكفّل بها الزوج طيلة فترة الحمل وأثناء الولادة، باعتبار أنّ الحمل بسبب منه فهو نتاج للعلاقة الزوجية التي تجمعهما.

اختلف الفقهاء حول وجوب نفقة الولادة على الزوج، فبعض الحنفية يرى أنّ أجره القابلة على الزوجة والبعض الآخر يقول بأنّها على الزوج، ومنهم من قال بأنّها واجبة على من استدعاها منهما، واستظهر بعضهم أنّها على الرجل لأنّ منفعتها راجعة إلى الولد ونفقتة على والده وهو المعقول².

¹ - محمد بن أحمد الدردير، المرجع السابق، ص. 730.

² - عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 488.

أمّا المالكية فيرون أنّ الزوج ملزم بأجرة القابلة ولو كانت الزوجة مطلّقة¹، كما يجب لها عند الولادة ما جرت به العادة من طعام أو شراب أو حلوى²، من الفرائج والحلبة والعسل ونحو ذلك³، حيث تزداد الموضع ما تقوى به على الرضاع⁴.

وبالتالي يدخل في النفقة الواجبة على الزوج اتجاه زوجته تكاليف الولادة ومن ذلك أجرة القابلة أو الطبية التي تقوم بالتوليد، وقيمة الأدوية وأجرة المستشفى ونحو ذلك⁵، وهو ما أكّدت عليه غرفة الأحوال الشخصية للمحكمة العليا الجزائرية حيث اعتبرت أنّ مصاريف النفاس تعدّ من مشتملات النفقة التي يلزم الزوج بدفعها وهذا في قرارها الصادر بتاريخ 2009/06/10⁶.

ووجوب مصاريف الولادة على الزوج من أجرة طبيب وثمان دواء يجد أساسه في: أنّ مصاريف الولادة يعود نفعها على المولود، ونفقة المولود على أبيه، كما أنّ كفاية المرأة على زوجها، ومن كفايتها مصاريف ولادتها إلى جانب أنّ الله عزّ وجل أمر بمعاشرة الزوجة بالمعروف، وليس من المعروف التخلي عن الزوجة عند وضع الحمل بعدم تحمل المصاريف الناجمة عنه⁷.

ولكن ليس للزوجة أن تطالب زوجها بالولادة في المستشفيات التي تتكفّف أموالا باهظة إذا كانت حالة الزوج لا تسمح بذلك، كأن تلزمه بوضع مولودها في مستشفى خاص أو خارج البلاد.

¹ - الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2005، ص. 259.

² - محمد بشير الشفقة، المرجع السابق، ص. 653.

³ - الحبيب بن طاهر، المرجع السابق، ص. 259.

⁴ - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص. 509.

⁵ - عمر سليمان الأشقر، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن، 1997، ص. 288.

⁶ - ملف رقم 502268، القرار الصادر بتاريخ 2009/06/10، قضية (ف.ف) ضد (م.ص) والنيابة العامة، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، 2010، ص.ص. 219-222.

⁷ - جاسر جودة علي العاصي، المرجع السابق، ص. 121.

المبحث الثاني

نفقة العلاج في التشريعات العربية

تأثرت التشريعات العربية بمواقف الفقهاء حول وجوب نفقة العلاج، فكانت النصوص القانونية مرآة عاكسة لما جاءوا به. وقد اختلفت التشريعات في تكريسها لنفقة العلاج كعنصر من مشتملات النفقة الزوجية (المطلب الأول)، كما أنّ للتطور العلمي والتقدم التكنولوجي والتقنيات المستحدثة في المجال الطبي أثر على نفقة علاج الزوجة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تكريس التشريعات العربية لنفقة العلاج

اعتبرت أغلب التشريعات العربية العلاج من عناصر النفقة التي يلزم بها الزوج اتجاه زوجته، حيث لا يمكن الاستغناء عنها على عكس العناصر الأخرى للنفقة كالطعام، المسكن، والكسوة. خاصة مع انتشار الأمراض في وقتنا الحالي، المزمّنة منها والقاتلة أحياناً والتي يمكن النجاة منها عن طريق المعالجة كالسرطان مثلاً، إذ يؤدي الكشف المبكر لهذا المرض إلى التقليل من نسبة الوفاة.

وبالعودة إلى نفقة العلاج في ظل قوانين الأحوال الشخصية العربية نجد تباين مواقف المشرّعين في النص على نفقة العلاج، فمنهم من أدرجها بصفة صريحة كالمشرع الجزائري، المغربي والمصري (الفرع الأول)، وهناك تشريعات حصرت نفقة العلاج بالقدر المعروف على غرار التشريع الأردني، السوري والعراقي (الفرع الثاني)، وأخرى عالجتها بصفة ضمنية تُستنتج من سياق النصوص القانونية كالتشريع التونسي والموريتاني (الفرع الثالث).

الفرع الأول

التشريع الجزائري، المغربي والمصري

نصّ كل من المشرع الجزائري، المغربي والمصري على نفقة العلاج ضمن المواد المتعلقة بمشتملات النفقة والواردة بموجب قوانينها المتعلقة بالأحوال الشخصية.

فقد جاء في نص المادة 78 من قانون الأسرة الجزائري: "تشمل النفقة الغذاء والكسوة والعلاج، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة"¹. يفهم من نص هذه المادة أنّ المشرع الجزائري ألزم الزوج بصفة صريحة بالإلتفاق على تطبيب زوجته المريضة باعتبار أنّ ضرورة العلاج أكثر من ضرورة الطعام والشراب والزينة².

وقد أحسن المشرع حين أوجب نفقة الدواء على الزوج، ذلك أنّ المرأة إذا كانت لا مال لها تضطر للذهاب إمّا لولي أمرها من أب أو أخ... إن كان موجودا أو قادرا، أو إلى عامة المسلمين فيمنحوها قيمة الدواء على أساس الإعانة وتفريج الكربة³.

ونحن نرى أنّه ليس من المودّة وحسن العشرة أن يتدخل الغير في علاج الزوجة في حين يبقى شريك العمر الذي تشاركت معه حياتها وأفنت عمرها لخدمته يتفرج على معاناتها دون مبالاة إذ يستمتع بها عند صحتها ويهملها عند مرضها، فالزواج عقد أبدي يطغى عليه الجانب الإنساني فقيام الزوج بمساعدة زوجته المريضة يساهم في توطيد العلاقة بينهما وكذا تنمية أواصر المحبة

¹ - قانون رقم 84-11 مؤرخ في 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-09 المؤرخ في 4 مايو 2005، ج.ر. عدد 43 مؤرخ في 22 يونيو 2005، المتضمن الموافقة على الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 الذي يعدل وينتم القانون رقم 84-11، ج.ر. عدد 15 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

² - رتيبة عياش، أحكام نفقة الزوجة بين الشريعة والقانون، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص. 58.

³ - محمد محدة، الأحكام الأساسية في الأحوال الشخصية، الجزء الأول، (الخطبة والزواج)، دار الشهاب للطباعة والنشر، والنشر، الجزائر، 1994، ص. 155.

والتعاون وهو ما تطمئن وتسعد به نفسها، فإنفاق الزوج في سبيل علاجها يغنيها عن التذلل إلى الغير.

والمشرع الجزائري بنصه على وجوب نفقة العلاج خالف ما جاء به جمهور الفقهاء ومنهم المذاهب الأربعة، حيث أسقطوا عنصر العلاج من مشتملات النفقة الواجبة على الزوج وبهذا ساير المشرع ما أقرّ به جانب من الفقه كالمذهب الإباضي، وموقف قانون الأسرة الجزائري جاء مواكبة لما تقتضيه متطلبات الحياة الراهنة.

كما حذا المشرع المغربي حذو المشرع الجزائري وذلك بالنص صراحة على نفقة العلاج وهذا ما جاء في المادة 189 من مدونة الأسرة المغربية والتي تنص على: "تشمل النفقة الغذاء والكسوة والعلاج وما يعتبر من الضروريات والتعليم للأولاد"¹.

ونلاحظ أنّ المشرع المغربي تأثر بدوره بما جاء في بعض المذاهب الفقهية من اعتبار العلاج من عناصر الإنفاق فالزوج ملزم بتطبيب زوجته وشراء الدواء لها سعيا منه لشفائها.

وقد سلك المشرع المصري من سبقه في وجوب نفقة العلاج حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون الأحوال الشخصية المصري على: "وتشمل النفقة الغذاء والكسوة ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقضي به الشرع"².

ومن المعلوم أنّ المشرع المصري يعتمد على فقه الإمام أبي حنيفة إلاّ أنّه فيما يخص عنصر نفقة العلاج عدل عمّا كان معمولاً به عند الحنفية وهو كما سبق الذكر عدم إلزام الزوج بالإنفاق على معالجة زوجته.

¹ - القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، ج.ر. عدد 5184 المؤرخ بتاريخ 5 فبراير 2004، ص. 418، المعدل بالقانون رقم 09.08، ج.ر. عدد 5859 الصادر بتاريخ 26 يوليو 2010، ص. 3837.
<http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/ar/Nouveautes/مدونة%20الأسرة.pdf>

² - قانون رقم 25 لسنة 1920، المعدل بالقانون رقم 25 لسنة 1929، المعدل بالقانون رقم 100 لسنة 1985، المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2000.

<http://www.wluml.org/ar/node/5686>

وتجدر الإشارة إلى أنّ المشرع المصري نصّ على مرض الزوجة وتأثيره على نفقتها. حيث جاء في نص المادة الأولى الفقرة الثانية من القانون أعلاه: "ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة".

نفهم من نص هذه المادة أنّ مرض الزوجة لا يؤثر في أحقيتها للنفقة، بحيث لا تسقط نفقتها بالمرض.

الفرع الثاني

التشريع الأردني، السوري والعراقي

تنص المادة 59 فقرة ب من قانون الأحوال الشخصية الأردني على أنّ: "نفقة الزوجة تشمل الطعام والكسوة والسكنى والتطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها خدم"¹. وهو ما جاء به المشرع السوري في المادة 71 من قانون الأحوال الشخصية منه بأنه: "النفقة الزوجية تشمل الطعام والكسوة والسكنى والتطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها خادم"².

كما نصّ المشرع العراقي في المادة 24 الفقرة الثانية على: "تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكنى ولوازمها وأجرة التطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها معين"³.

من خلال تفحص هذه النصوص نلاحظ أنّ هذه التشريعات أقرت بحق الزوجة في أجرة الطبيب وثمان الدوا على نفقة الزوج، لكنّها قيّدت هذا الحق حيث ربطت نفقة العلاج بالقدر

¹ - قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 36 لسنة 2010.

<http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/pdf/jourd-kanoun-alahwel.pdf>

² - قانون الأحوال الشخصية السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 59 لعام 1953 المعدل بالقانون رقم 24 لعام 1975.

³ - قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959.
<http://www.refworld.org/cgi-bin/tehis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5322d5ae4>

المعروف أي ما هو متعارف بين الناس كعلاج الأمراض الشائعة التي قلّ ما يخلو الإنسان منها مع مراعاة الحالة المادية للزوج إذ لا يُكلّف الزوج بتحمّل ما لا طاقة له به، فالمهمّ أنّه ملزم بالإِنفاق في سبيل علاج زوجته وفق ما يتماشى مع قدرته وظروفه الاجتماعية والاقتصادية فلا تكلف النفس بما لا وسع لها، والمشرع الجزائري أخذ بهذا إلا أنّه لم يذكر هذه العبارة.

الفرع الثالث

التشريع التونسي والموريتاني

يعتبر التشريع التونسي والموريتاني من بين التشريعات التي لم تنص على نفقة العلاج صراحة بل اكتفت بذكر عبارة ما يعتبر من الضروريات في العرف.

حيث جاء في الفصل 50 من مجلة الأحوال الشخصية التونسية: "تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكن والتعليم وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة"¹.

أما عن المشرع الموريتاني فلقد نص في المادة 142 من مدونة الأحوال الشخصية على: "تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكن وما يعتبر من الضروريات في العرف"².

يقصد بعبارة ما يعتبر من الضروريات في العرف أنّ المشرع فسح المجال لتشمل النفقة كل ما تقضي به أعراف الناس وعاداتهم أي ما تداولوا وما اعتادوا عليه في أوساطهم.

¹ - الأمر العلي المؤرخ في 13 أوت 1956 والمتعلق بإصدار مجلة الأحوال الشخصية بالرائد الرسمي التونسي، عدد 66 الصادر في 17 أوت 1956، المعدل بالقانون رقم 40 لعام 1957 المؤرخ في 27 سبتمبر 1957.
<http://maktabtmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Tunisian%20Family%20Code.pdf>

² - قانون رقم 052-2001 بتاريخ 19 يوليو 2001 يتضمن مدونة الأحوال الشخصية، ج.ر. للجمهورية الإسلامية الموريتانية عدد 1004 الصادرة في 15 أغسطس 2001.
http://www.law.yale.edu/rcw/rcw/jurisdictions/afw/mauritania/mauritania_per_status_ar.pdf

وتكون هذه الضروريات متفاوتة حيث تختلف من أسرة لأخرى، ومن مكان لآخر وكذا باختلاف الأزمنة¹.

وبالتالي يمكن إدراج العلاج ضمن هذه الضروريات فلا يتصور أن يكون مجتمع خال من الأمراض كما أنّ المجتمعات اعتادت على أنّ الزوج ينفق في سبيل مداواة زوجته العليلّة، وأصبح من بين البديهيات المتداولة بين الناس وإطرادهم عليه دفعهم بالشعور بالزامية ذلك.

المطلب الثاني

تأثير التطور العلمي على نفقة العلاج

ساهم التطور العلمي لاسيما في مجال الطب والأدوية في ابتكار طرق متطورة للعلاج فقليلة هي الأمراض التي لا دواء لها، وباعتبار أنّ غالبية القوانين العربية وبعض الفقه الإسلامي يلزم الزوج بعلاج زوجته خاصة إذا كان ضرورياً ولازماً لحفظ حياة الإنسان.

فهل يعدّ كذلك علاج عقم المرأة والعمليات التجميلية الخاصة بها من قبيل النفقات الواجبة على الزوج²؟ وهو ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المطلب فنتطرق إلى نفقة علاج عقم الزوجة (الفرع الأول)، ونفقة العمليات التجميلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

نفقة علاج عقم الزوجة

يعتبر الإنجاب والتناسل من مقاصد الزواج إلّا أنّ هناك بعض الأزواج محرومين من بلوغ هذا الهدف سواء كان راجعاً لأسباب تتعلق بالزوج أو بالزوجة أو كلاهما معاً، فإذا كان عدم الإنجاب يعود إلى عقم الزوجة فهل من واجب الزوج تحمل نفقة معالجتها؟

¹ - أوريدة بوترفة، وجوب النفقة في قانون الأسرة الجزائري، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع: عقود ومسؤولية، القسم الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص. 61.

² - مسعودي رشيد، المرجع السابق، ص. 55.

يقسم الأطباء العقم عند النساء إلى نوعين: عقم يصيب المرأة من بداية حياتها الجنسية أو زواجها، وعقم يصيب المرأة بعد إنجابها أو بعد إجراء عملية إجهاض. وتتعدد أسباب الإصابة بالعقم عند النساء فقد يكون ناجما عن ضيق أو حموضة المهبل، التهاب عنق الرحم وتقرحاته، أو عقم ناشئ عن أورام المبيض، وكذا التهاب النفيرين أو انسدادهما، كما قد ينتج عن انقطاع التبويض إلى جانب أنّ الممارسة الجنسية في فترة الحيض وفي الأسابيع الأولى بعد الولادة يساهم بإصابة المرأة بالعقم¹.

والتقدم الذي حققته العلوم الطبية اليوم نجح في إيجاد حلول للعقم، وقد تنوّعت طرق علاج العقم باختلاف أسبابه.

فقد تتمّ المعالجة عن طريق العقاقير والأدوية أو عن طريق التلقيح الاصطناعي الداخلي أو الخارجي وفي حالة فشل هذه الطرق يتم اللجوء إلى العلاج بالجراحة².

والسعي لمعالجة العقم يتطلّب تكاليف باهظة، من أجرة الطبيب وإجراء التحاليل الطبية المختلفة وكذا ثمن الأدوية أو حتى إجراء عمليات جراحية، كل هذه المبالغ التي ستصرف لشفاء الزوجة تخضع إلى إرادة ورغبة الزوج في تحملها خاصة إذا كان موسرا فإن أبدى استعدادا لإنفاقها كان له ذلك دون أن يكون ملزما بدفعها لا قانونا ولا شرعا، وإنّما ما يدفعه لتحمل هذه الأعباء هو المودة والرحمة والمحبة التي يكتنّها لشريكة حياته ورغبته في الإنجاب معها، خاصة وأنّ حدوث العقم يكون غالبا بسبب خارج عن إرادتها وإنما ابتلاء من الله سبحانه وتعالى.

والعكس ممّا سبق يمكن للزوج أن يمتنع عن أداء هذه المصاريف وعليه فإنّ ما أن يرضى بمشيئة الله ويكمل حياته دون أولاد أو يعيد الزواج بأخرى كما له أن يفك الرابطة الزوجية ويكون طلاقه مؤسسا على إنتفاء أحد مقاصد الزواج الجوهرية وهو التناسل.

¹ - محمد خالد منصور، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص.ص. 74-76.

² - المرجع نفسه، ص.ص. 76-79.

وقد انفرد التشريع الإماراتي بالنص صراحة على إمكانية طلب التفريق لعقم أحد الزوجين وهذا ما جاء في المادة 114 الفقرة الثانية من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي التي تنص على: "لكل من الزوجين حق طلب التفريق في الحالات الآتية: ... 2- إذا تبين بتقرير طبي عقم الآخر، بعد زواج دام خمس سنوات، وبعد العلاج الطبي وبشرط عدم وجود أولاد لطالب الفسخ، وأن لا يتجاوز عمره أربعين سنة..."¹.

ما نلاحظه في هذه المادة أنّ المشرع الإماراتي قيّد الحق في إنهاء الرابطة الزوجية لعقم الطرف الآخر بمجموعة من الشروط وهي: عدم وجود أولاد لطالب الفسخ، التحقق من عقم المدعى عليه بتقرير طبي، مضي خمس سنوات على الزواج، إجراء العلاج من العقيم وكذا عدم مجاوزة طالب الفسخ لسن الأربعين، فمُنح هذا الحق جاء لرفع الظلم عن الطرف السليم وإعطائه فرصة إنجاب الأولاد.

وفيما يخصّ موقف التشريعات العربية من طرق علاج العقم وخاصة التلقيح الاصطناعي فقد أجازوا اللجوء إليه مع توفّر شروط معيّنة على غرار المشرع الجزائري الذي نص في المادة 45 مكرر من قانون الأسرة الجزائري على أنّه: "يجوز للزوجين اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي، يخضع التلقيح الاصطناعي للشروط الآتية:

- أن يكون الزواج شرعياً،
 - أن يكون التلقيح برضا الزوجين وأثناء حياتهما،
 - أن يتم بمني الزوج وبويضة رحم الزوجة دون غيرها
- لا يجوز اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي باستعمال الأم البديلة."

¹- قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 2005/25.

<http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Emirati%20Family%20Code.pdf>

نفهم من نص هذه المادة أنّ القانون الجزائري أجاز اللجوء إلى عملية التلقيح الاصطناعي لعلاج العقم عند الزوجين مع تقييده بمجموعة من الشروط.

والمطلع على فتاوى وآراء علماء الدين وفقهاء الشريعة يجد أنّ معظمهم أجازوا هذه الطريقة متى تمت بين زوجين شرعيين وأثناء العلاقة الزوجية واشترط بعضهم أن يكون أحد الزوجين مصابا بالعقم مع سلامة الزوج الآخر إلى جانب توفر حالة الضرورة وهي عدم القدرة على الإنجاب عن طريق العلاقة الجنسية الطبيعية¹.

وإذا كان الإسلام قد حمى الأنساب بتحريم الزنا وتحريم التبني فإنّه يحرم ما يُعرف بالتلقيح الاصطناعي إذا كان التلقيح بغير نطفة الزوج²، ومن بين هذه الفتاوى نجد القرار الرابع المرقم بـ 86/07/3د/4 الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثالث بعمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية من 8 إلى 13 صفر 1407هـ الموافق لـ 11 إلى 16 أكتوبر 1986م، بعد استعراضه لموضوع التلقيح الصناعي "أطفال الأنايب"، وذلك بعد الإطلاع على البحوث المقدمة والاستماع لشرح الخبراء والأطباء، وبعد التداول تبين للمجلس: أنّ طرق التلقيح الصناعي المعروفة في هذه الأيام هي سبع:

- 1- أن يجري التلقيح بين نطفة رجل غير الزوج وبيضة الزوجة، ثم تزرع تلك البيضة في رحم الزوجة.
- 2- أن يجري تلقيح بين نطفة مأخوذة من زوج وبيضة مأخوذة من امرأة ليست زوجته ثم تزرع اللقحة في رحم زوجته.
- 3- أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين، ثم تزرع اللقحة في رحم امرأة متطوعة بحملها.

¹ - حيدر حسين كاظم شمري، إشكاليات إثبات النسب في صور وفرضيات التلقيح الصناعي دراسة مقارنة في القانون والشريعة الإسلامية، مجلة رسالة الحقوق، السنة الثانية، العدد الثاني، 2010، ص. 130.
<http://www.iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=960&uiLanguage=ar>

² - يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، الطبعة الثانية والعشرون، مكتبة وهبة، القاهرة، 1997، ص. 200.

4- أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي رجل أجنبي وبيضة امرأة أجنبية وتزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

5- أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين، ثم تزرع اللقيحة في رحم زوجة أخرى.

6- أن تؤخذ بذرة الزوج وتحقن في الموضع المناسب من مهبل الزوجة أو رحمها تلقيحا داخليا.

7- أن تؤخذ نطفة من زوج وبيضة من زوجته ويتم التلقيح خارجيا، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة.

وقرّر أنّ الطرق الخمسة الأولى كلّها محرمة شرعا وممنوعة منعا باتا لذاتها، أو لما يترتب عليها من خلط للأنسب وضياع الأمومة، وغير ذلك من المحاذير الشرعية. أما الطريقتان السادس والسابع فقد رأى مجلس المجمع أنه لا حرج في اللجوء إليهما عند الحاجة مع التأكيد على ضرورة أخذ كل الاحتياطات اللازمة¹.

نستنتج ممّا سبق أنّه في حالة عقم الزوجة ومع تعدد طرق التداوي منه فإنّ الإنفاق في سبيل ذلك يتوقف على إرادة الزوج فلا يمكن إجباره على الإسهام فيه دون رضاه.

¹ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة، الجزء 1، العدد الثالث، 1407هـ/ 1987م، ص. 515-516، نقلا عن: نصر سلمان وسعاد سطحي، أحكام الخطبة والزواج في الشريعة الإسلامية، دار الفجر، قسنطينة، 2005، ص. 288-289.

الفرع الثاني

نفقة العمليات التجميلية

الجراحة التجميلية عبارة عن إجراء طبي جراحي يستهدف تحسين شكل العضو الظاهر فيدخل في كل جراحة لغرض تحسين الشكل سواء كان ذلك لعيب خلقي أو طارئ، أو كان لزيادة الحسن أو تغيير المنظر أو استعادة مظهر الشباب وسواء اشتملت الجراحة على علاج وظيفة العضو أو لا¹.

وتنقسم العمليات التجميلية إلى جراحة ضرورية وأخرى اختيارية(تحسينية)، فأما الجراحة الضرورية أو الحاجة فهي التي يحتاج إليها الإنسان بهدف التداوي والمعالجة الطبية، نتيجة لعيوب خلقية ولد بها كالتصاق أصابع اليدين أو الرجلين أو الشفة المفلوجة، أو نتيجة عيوب ناشئة عن الآفات المرضية التي تصيب الجسم كعيوب صوان الأذن الناشئة عن مرض الزهري أو السل، أو نتيجة عيوب ناجمة عن الحوادث والحروق².

فهذه العيوب التي يتعرض لها الجسم تضر بالإنسان حساً ومعنى، وإصلاحه إنما هو من باب العلاج وليس فيه تغيير لخلق الله، وبالتالي فليس هناك حرج شرعي في إجراء العمليات الجراحية لإصلاح العيوب فلو احتاجت إليها الزوجة لإزالة الألم أو الضرر كان ذلك جائزاً³.

في حين أنّ الجراحة التحسينية الاختيارية التي يتوقف إجراؤها على رغبة المريض دون ضرورتها فهي عمليات تهدف لتحسين المظهر لا لوجود عيب أو تشوّه، بل لتحقيق منظر أحسن

¹ - عبد الله مناكبو، دراسة نقدية للأبحاث الفقهية في موضوع أحكام الجراحة التجميلية، تاريخ الإطلاع عليه 2015/03/18. متوفر على الموقع:

<https://uqu.edu.sa/page/ar/206044>

² - إيمان بنت محمد القثامي، الجراحة التجميلية(دراسة فقهية مقارنة)، 2012، ص.ص. 16-17، تاريخ الإطلاع عليه 2015/04/05. متوفر على الموقع:

<http://www.alukah.net/library/0/68852/>

³ - يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص. 81.

وأجمل أو لتجديد الشباب وإزالة مظاهر الشيخوخة كشد الوجه وتجميل الأنف تصغيرا وتكبيراً وزرع الشعر...¹.

وقد رفض الإسلام الغلو في الزينة إلى الحد الذي يفضي إلى تغيير خلق الله²، والذي اعتبره القرآن من وحي الشيطان وهو ما قال الله تعالى عن أتباعه في القرآن الكريم ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾³.

وجاء في الحديث أنه: "لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَمَصِّصَاتِ، وَالْمُتَقَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيَّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ تَعَالَى"⁴.

وحكم العمليات التحسينية حرام لما فيها من تعذيب للإنسان وتغيير لخلق الله بغير ضرورة تدفع للجوء إليها إلا أن يكون لإسراف في العناية بالمظهر والاهتمام بالصورة لا بالحقيقة وبالجسد لا بالروح⁵.

مما سبق نجد أنّ العمليات التجميلية لا تدخل في العلاج الضروري لحفظ حياة الإنسان، كما أنّها تتطلب مصاريف باهظة، وهي لا تدخل ضمن نفقات العلاج الواجبة على الزوج.

وتكون مصاريف هذه العمليات من مال الزوجة، أما إذا طالبتها الزوج بإجرائها فيتحمل تكاليفها كما يمكن له الالتزام بها تبرعا ومجاملة لزوجته⁶، خاصة إذا كانت من العمليات التجميلية الضرورية.

¹ - هاني بن عبد الله بن محمد الجبير، الضوابط الشرعية للعمليات التجميلية، ص. 5، تاريخ الإطلاع عليه 2015/04/05. متوفر على الموقع:

<http://www.alkutubcafe.com/book/R64nSF.html>

² - يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص. 80.

³ - سورة النساء، الآية 118.

⁴ - البخاري، المرجع السابق، حديث رقم 5931، ص. 1229.

⁵ - يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص. 81.

⁶ - مسعودي رشيد، المرجع السابق، ص. 66.

كانت البيوت في القديم عامرة بالعبيد وبالأخص في عصر الجاهلية، أين كان هؤلاء يُشتررون ويُباعون في الأسواق وحتى بأبخس الأثمان مثلهم مثل باقي السلع، فيتصرف السيد بعبده كما يشاء. والعبد قد يكون رجلاً أو أمةً أي امرأة، وهم غالباً من فقراء قومهم وأرذلهم وبانتشار الطبقة ظهرت ثلاث فئات وهي: طبقة الأشراف وهم من الأغنياء وذوو الأقدار، والفئة المتوسطة التي تكون وسطاً بين الغنى والفقير، وأخيراً فئة الفقراء الذين لا مال ولا جاه لهم، وبعض العبيد ينحدرون من هذه الطبقة كما يمكن أن يكونوا من أسرى الحروب...، ومهمة العبد تتمثل في طاعة أوامر سيده وخدمته في كل ما يطلب منه سواء كان داخل البيت أو خارجه.

وظلّ الرّق قائماً إلى غاية ظهور الإسلام الذي قرّر المساواة بين الأفراد، فجميع الناس سواسية لا فرق بينهم إلا تقوى الله وخشيته، فلا الغنى ولا الفقر ولا الشرف والذل معيار للتمييز بين البشر، كما أنّ الإنسان يولد حرّاً ولا حقّ لغيره في استعباده. ولهذا أمر الله ورسوله بتحرير العبيد ونبذ الاسترقاق وحثّ على ذلك عن طريق اعتبار التحرير كفارة لمرتكبي المعاصي وهذا ما أدّى إلى الإنقاص من ظاهرة الاستعباد، وهو ما تبنته المواثيق الدولية اللاحقة ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أدّى إلى زوالها.

بعدها أصبحت الخدمة في المنازل عملاً يمتنّه الأشخاص لكسب رزقهم، فيقوم بعض الأزواج بتوفير خدم لزوجاتهم نظراً لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية خاصة إذا ما اعتادت الزوجة على أن تخدم أو كانت بها علة تمنعها من القيام بشؤون البيت بنفسها.

يطلق لفظ الخادم على الذكر والأنثى على السواء، وهو من يكون معيناً للزوجة من خلال تولّيه مختلف الأعمال التي تُعنى بالبيت والتي تكون داخله أو في الخارج. ويقصد بنفقة الخادم ذلك الأجر الذي يتحمّله الشخص مقابل الأعمال التي يقوم بها الخادم لصالحه.

فما مدى التزام الزوج بنفقة خادم زوجته؟ وهو ما سنجيب عليه من خلال عرض موقف كل من الفقه الإسلامي من نفقة الخادم (المبحث الأول) والتشريعات العربية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

نفقة الخادم في الفقه الإسلامي

عالج الفقهاء المسلمون على اختلاف مذاهبهم مسألة الخادم ضمن مشتقات النفقة التي يتكفل بها الزوج تجاه زوجته على أساس قيام رابطة الزوجية بينهما، وسترتكز دراستنا بهذا الصدد على تسليط الضوء على آراء الفقه فيما يخص نفقة الخادم وذلك بالتطرق إلى مفهوم نفقة الخادم (المطلب الأول)، ومعرفة شروط ومعايير تعيين الخادم (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفهوم نفقة الخادم

أثارت نفقة الخادم جدلاً بين الفقهاء فاختلّفوا في أحقيّة الزوجة للخادم على نفقة زوجها وهو ما سنحاول إبرازه في (الفرع الأول)، والقائلون بوجوبها استلزموا توفّر شروط معينة تخصّ كلا الزوجين سنحاول تبيانها في (الفرع الثاني).

الفرع الأول

حكم نفقة الخادم

تباينت آراء الفقه حول وجوب إلزام الزوج بإحضار خادم لزوجته فمنهم من أيّد فكرة وجوبه (أولاً)، في حين ذهب البعض الآخر إلى معارضة نفقة الخادم بل يتم تكليف الزوجة بالخدمة (ثانياً)، وسنحاول التوفيق بين الرأيين والترجيح بينهما (ثالثاً).

أولاً: الرأي المؤيّد لوجوب نفقة الخادم

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأحقيّة الزوجة لنفقة الخادم، فالزوج عندهم ملزم بإحضار خادم لزوجته وهو ما أخذ به فقهاء المذاهب الأربعة.

فقال الحنفية أنّ الزوج يُلزم بتوفير خادم لزوجته وهذا إن احتاجت إلى من يخدمها لكون مثلها لا تخدم نفسها أو لمرضها سواء بشرائه أو كرائه أو استعارته ولا يُلزم الزوج بأن يملكها خادماً¹.

وإن كان للزوجة خادم خاص بها وأراد الزوج تبديله ورفضت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك إلاً لريبة وهذا على أساس أنّه لا يتهيأ لها استقدام خادم غيره. هذا كلّه إذا كان زوج المرأة موسراً إذ لا بدّ لها من خادم واحد يقوم بخدمتها ويهيئ لها أمور بيتها حتّى تتفرّغ هي لحوائج الزوج²، وإن كان الزوج معسراً لم يجب عليه نفقة الخادم³.

أمّا الشافعية فيرون أنّ النساء صنفان، صنف لا يخدمن أنفسهن في عادة البلد بل لهن من يخدمهن فمن كانت منهن فعلى الزوج إخدامها⁴. ويجب الإخدام على الزوج سواء كان معسراً أو موسراً، مكاتباً أو عبداً، والاعتبار بالمرأة في بيت أبيها فلو ارتفعت بالانتقال إلى الزوج لم يلزمه⁵، وصنف آخر من النساء وهنّ اللاتي يخدمن أنفسهن في العادة فليس لهن أن يتخذن خادماً، وإن احتاجت إحداهن إلى خدمة لمرض أو زمانة وجب إخدامها فتشبهت بذلك بمن لا تليق بها خدمة نفسها بل حاجتها إلى الخادم أقوى لوجود مبررٍ ضروري⁶، ولا يُلزم الشافعية الزوج بشراء خادم وتمليكه للزوجة⁷.

¹ - ابن قدامة المقدسي، المغني، الجزء الحادي عشر، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص.ص. 182-183.

² - برهان الدّين أبي المعالي البخاري، المرجع السابق، ص.ص. 295-296.

³ - علاء الدين الكاساني، المرجع السابق، ص. 151.

⁴ - أبو القاسم عبد الكريم الشافعي، المرجع السابق، ص. 9.

⁵ - أبو زكريا النووي الدمشقي، روضة الطالبين، الجزء السادس، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، د.س.ن، ص. 453.

⁶ - عبد الله الكوهجي، زاد المحتاج بشرح المنهاج، الجزء الثالث، تحقيق عبد الله الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، د.س.ن، ص. 576.

⁷ - أبو حامد الغزالي، الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، 2004، ص. 369.

كما ذهب المالكية إلى إلزام الزوج بتوفير نفقة الخادم إذا كانت الزوجة أهلاً للإخدام ولو كان الإخدام ببراء أو بأكثر من خادمة¹.

وإن كان لها خادم خاص قضي لها به إلا لريبة² في الخادم تضرّ بالزوج في الدين والدنيا كأن تسرق أو تضر بمصالح البيت أو تُدخل على الزوجة من تفسدها من النساء أو الرجال فله حينئذ منعها واستبدالها³، وإذا أراد إبدال خادمتها المألوفة لا لريبة مُنع من ذلك نفيًا للضرر عن الزوجة⁴.

هذا كلّه إذا كان الزوج غنيًا، أمّا إذا أُعسر الزوج وعجز عن إخدام من هي أهل للإخدام يسقط عنه ذلك ولا تطلق عليه لعدم إخدامها ولو كانت مخدومة عند أهلها⁵.

فيما يخصّ الحنابلة فيقرّون كذلك بحق الزوجة في الخادم إن احتاجت له لكون مثلها لا تخدم نفسها أو لمرضها⁶، وسواء قام الزوج بشرائه أو كرائه أو استعارته⁷.

ولا يلزم أن يملكه إيّاها أي الخادم لأنّ الواجب عليه الإخدام لا التمليك فإن ملكه إيّاها فقد زادها خيرا. كما له تبديل خادم ألفته الزوجة لأنّ التعيين إليه⁸.

¹ - الحبيب بن طاهر، المرجع السابق، ص. 258.

² - محمد بن أحمد الدردير، أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، مكتبة أيوب، نيجيريا، د.س.ن، ص. 82.

³ - محمد بشير الشقفة، المرجع السابق، ص. 652.

⁴ - الحبيب بن طاهر، المرجع السابق، ص. 258.

⁵ - محمد بشير الشقفة، المرجع السابق، ص. 652.

⁶ - ابن قدامة المقدسي، المرجع السابق، ص.ص. 182-183.

⁷ - شرف الدين موسى المقدسي، المرجع السابق، ص. 48.

⁸ - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المرجع السابق، ص.ص. 2816-2817.

مما سبق نستنتج أنّ جمهور الفقهاء قالوا بوجوب نفقة الخادم إلا أنّهم اختلفوا في عدد الخدم الواجب تعيينهم، فمنهم من يرى بأنّه لا يجب للزوجة أكثر من خادم واحد لأنّ المستحق على الزوج خدمتها في نفسها ويحصل ذلك بواحد وهذا قول الحنفية¹ والحنابلة² والشافعية³.

أما المالكية في المشهور فألزموا الزوج بأكثر من خادم إذا كانت الزوجة أهلاً لذلك⁴، بأن كانت ممن يخدم في بيت أبيها بخادمين أو أكثر وجب إعدامها بهذا العدد⁵. وهو ما ذهب إليه كذلك أبو يوسف في الحنفية حيث قال بأنّه يُفرض خادمين لأنّها تحتاجهما حيث يقوم أحدهما بأمر داخل البيت والآخر خارجه⁶. كما قال أبو ثور إذا احتل الزوج نفقة خادمين وجب عليه ذلك⁷.

والراجح أنّ الخادم الواحد يكفيها لنفسها والزيادة تُراد لحفظ ملكها أو للتجمل وليس على الزوج ذلك، فإن لم يكفها الخادم الواحد لقضاء كافة حاجاتها وكان الزوج قادراً على نفقة أكثر من خادم إلّتم بذلك وإلا لم يلزم⁸.

ثانياً: الرأي المعارض لوجوب نفقة الخادم

لم يعتبر أصحاب هذا الرأي نفقة الخادم من مشتملات النفقة الواجبة على الزوج، فالزوجة هي التي تقوم بخدمة زوجها وبيتها بنفسها دون أن يكون لها خادم يعاونها وهو ما يقتضيه العرف السائد بين غالبية الناس، وهذا ما أخذ به كل من المذهب الظاهري والشيعة.

¹ - برهان الدين أبي المعالي البخاري، المرجع السابق، ص. 297.

² - ابن قدامة المقدسي، المرجع السابق، ص. 183.

³ - كمال الدين الدّميري، النجم الوهاج في شرح المنهاج، المجلد الثامن، دار المنهاج، 2004، ص. 245.

⁴ - وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص. 806.

⁵ - أبو القاسم عبد الكريم الشافعي، المرجع السابق، ص. 9.

⁶ - برهان الدين أبي المعالي البخاري، المرجع السابق، ص. 295.

⁷ - عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، الجزء السابع، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص. 182.

⁸ - محمد بن سالم بازمول، أحكام الخدم في الشريعة الإسلامية، د.د.ن، د.ب.ن، د.س.ن، ص. 331.

حيث يرى فقهاء المذهب الظاهري أنه ليس على الزوج أن ينفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن خليفة وهي بنت خليفة ولم يأت نص قط بإيجاب نفقة خادمها عليه وهو ظلم وجور¹.

أما عن الشيعة فيرون أنه ليس هناك ما يدل على وجوب نفقة الإخدام على الزوج، وإن كان مما يدخل تحت حسن العشرة والمعروف، وكذلك حسب ما جاء في قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْؤُوا الْفُضْلَ بَيْنَكُمْ﴾² فلا يلزم الزوج بنفقة الخادم حتى ولو كانت زوجته ممن اعتادت على ذلك³.

وقد روي عن علي بن أبي طالب أنّ فاطمة رضي الله عنهما أنت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في يدها من الرحي وبلغها أنه جاءه رقيق فلم تصادفه فذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها، ولما جاء أخبرته عائشة. قال: فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا ذهبنا نقوم، فقال: على مكانكما فجاء فقعد بيني وبينها وحتى وجدت برد قدميه على بطني، فقال: ألا أدلكما على خير مما سألتما إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما؟ فسبّحا ثلاثة وثلاثين، واحمدا ثلاثا وثلاثين وكبّرا أربعاً وثلاثين فهو خير لكما من خادم⁴.

فسر الفقهاء هذا الحديث على أنّ المرأة القادرة ما عليها إلا خدمة بيتها بنفسها ويظهر ذلك من خلال أمر الرسول عليه الصلاة والسلام فاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة⁵.

اعتبر البعض أنّ هذا الحديث لا يصلح كحجة، لأنّ بيت النبوة كان المثل الأعلى في الزهد والتواضع فلا يُقاس عليه غيره ومردود عليهم أنّ النبي صلى الله عليه وسلم هو وأهل بيته قدوة للناس جميعاً، وأعماله وأقواله شريعة خالدة يجب على الناس الإقتداء بها وبالتالي إذا كانت المرأة ممن تخدم في بيت أبيها يجب عليها أن تخدم في دار زوجها ومتى كانت أمثالها تخدم وجب عليها أن تخدم بصرف النظر عن قدرها وجاهاها. كما قيل أنّ هذه النظرية يجب أن تعمّ

¹ محمد بن حزم، المحلى، الجزء العاشر، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، د.س.ن، ص. 90.

² سورة البقرة، الآية 238.

³ محمد بن علي الشوكاني، المرجع السابق، ص. 460.

⁴ البخاري، المرجع السابق، الحديث رقم 5362، ص.ص. 1137-1138.

⁵ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء التاسع، تحقيق محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، 1987، ص. 417.

جميع نساء زماننا، لما فيها من تمرين للزوجة على مباشرة منزلها، وتدريبها على تربية أبنائها وبناتها وصرفها عن التبرج في الطرق والتنقل من منزل إلى منزل¹.

ويقول الله تعالى في شأن الزوجات ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾² وخدمة المرأة لزوجها من المعروف وخاصة أنّ الرجل يعمل ويكدح خارج البيت فمن العدل أن تعمل الزوجة داخله³.

ثالثاً: الرأي الراجح

إنّ الإسلام لم يوجب على الزوجة خدمة البيت ولا خدمة الزوج وإنّما ترك ذلك لاختيار الزوجة وحرمتها، حيث لا تكره ولا تحاسب إذا رفضتها لا من جانب الزوج ولا من جانب غيره ولكنها تنال الأجر والثواب عند الله عزّ وجل⁴.

فالمرأة التي تباشر خدمة منزلها وتدبير شؤونه ومراقبة أبنائها وبناتها مراقبة فعلية تقوم بوظيفتها خير قيام وتؤدي للمجتمع خير خدمة، وإنّ للمسلمات المؤمنات أسوة حسنة في السيدة فاطمة سيدة نساء العالمين وبنات الرسول عليه الصلاة والسلام، وليس معنى هذا أن تتكلف المرأة بما فوق طاقتها ولا تستعين بخادم وطاه إذا كانت موسرة، كلاً بل الغرض أن تدير الأعمال المنزلية بنفسها وتشرف عليها إشرافاً فعلياً وتعمل بيدها منها ما تستطيع أن تعمله كما فيه تمرين على الأعمال النافعة واستعداد لما عساه أن يطرأ من الظروف والأحوال، فإذا وجب على المرأة الخبز والطهي وخدمة المنزل فإنّه يجب على الزوج أن يحضر لها الآلات اللازمة

¹ - عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 486.

² - سورة البقرة، الآية 228.

³ - يوسف القرضاوي، هدى الإسلام فتاوى معاصرة، الطبعة الثالثة، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص. 478.

⁴ - حسنين المحمدي البوادي، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص.

لذلك بحسب البيئية¹، فالمرأة المسلمة حقا تقوم بخدمة زوجها وبيتها بحكم الفطرة وبمقتضى التقاليد التي توارثها المجتمع الإسلامي جيلا بعد جيل².

إلا أنّ بعض الظروف تستدعي وجوب الخادم وبالتالي إنفاق الزوج في سبيل توفيره كأن تكون الزوجة ممّن يخدمن أو أن تكون مريضة كما يمكن أن تعتبر نفقة الخادم من بين عناصر النفقة الزوجية التي تتطلبها الأعراف السائدة في مكان أو زمان معين.

الفرع الثاني

شروط إستحقاق نفقة الخادم

لكي تستحق الزوجة نفقة الخادم وجب توافر عدة شروط اتفق الفقهاء على أغلبها، فنجد أنّ الزوج يلتزم بتوفير خادم إذا كان موسرا وكانت الزوجة من ذوات الأقدار والشرف كما يجب عليه نفقة الخادم استثناءا إذا كانت الزوجة في حالة مرض.

أما يسار الزوج، فنفهم من أقوال فقهاء الحنابلة³ والحنفية⁴ والمالكية⁵ أنّ الزوج ملزم بنفقة الخادم متى كان موسرا، أي متى سمحت له حالته المادية والاجتماعية بذلك، خاصة وأنّ الخادم يعتبر من الكماليات غير الموجبة على الزوج، إذا كان للزوج قدرة مالية وكانت زوجات أمثاله لا تخدمن كان الخادم عليه واجبا فيسره يوجب عليه ذلك، فكل زوج ينفق حسب قدرته وهذا لقوله تعالى ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾⁶. كما لو كان الزوج من الشخصيات المرموقة فيُعاب عليه إذا لم يوفّر خادما لزوجته.

¹ - عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 478.

² - يوسف القرضاوي، هدى الإسلام فتاوى معاصرة، المرجع السابق، ص. 478.

³ - وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص. 805. ابن قدامة المقدسي، المرجع السابق، ص. 569.

⁴ - برهان الدين أبي المعالي البخاري، المرجع السابق، ص. 295. علاء الدين الكاساني، المرجع السابق، ص. 153.

⁵ - محمد بشير الشقفة، المرجع السابق، ص. 682.

⁶ - سورة الطلاق، الآية 7.

أما إذا كان الزوج معسرا فلا تجب عليه نفقة الخادم على أساس أنه لا يتأتى له حتى أن يوفر نفقته الضرورية فكيف يلزم بعبء توفير نفقة خادم لزوجته؟ فالخادم يكون لزيادة التمتع والرفاهية ولا يعتبر من الضروريات التي تقوم عليها حياة الفرد بالتالي تسقط نفقته إن كانت حالة الزوج المادية لا تسمح بذلك وهنا تقوم الزوجة بتولّي شؤون البيت بنفسها خاصة الأعمال الباطنة منها من عجن وطبخ وكنس وفرش واستقاء ماء¹...، ولا يمكن مطالبة الزوج بالإففاق على خادم لمساعدتها خاصة إذا كانت عالمة بإعساره وقت الزواج ولا تطلق²، فلا يمكنها طلب الطلاق إن عجز زوجها بسبب فقره عن استخدام من يساعدها.

إلا أننا نلاحظ أن الشافعية³ خالفوا هذا الرأي وقالوا بوجوب الخادم على الزوج سواء كان موسرا أو معسرا والعبرة لديهم بحال الزوجة لا بحال الزوج وأسّسوا موقفهم على أنّ العشرة بالمعروف تقتضي على الزوج توفير خادم لزوجته لكي يعينها في أعمالها اليومية وكما أنّ كفاية المرأة واجبة على زوجها ومن كفايتها إخدامها⁴.

ونحن نرى أنّ هذا الرأي فيه جانب من الوجاهة خاصة عندما يكون الزوج موسرا، أما في حالة إعساره فقد فرض عليه ما لا طاقة له به خاصة وأنّ نفقة الخادم لا تعدّ من ضروريات الحياة وإثما هي من الكماليات الغرض منها التمتع والترقّه ومساعدة الزوجة كما أنّ إلزامه بالخادم فيه عبء وجرح عليه وهو ما يخالف ما جاءت به الشريعة الإسلامية فلا يكلف الله نفسا إلاّ وسعها.

مما سبق نستنتج أنّ غنى وفقر الزوج يؤثر على نفقة الخادم فيسره بوجوبها عليه أما عسره فيسقطها عنه وهو ما ذهب إليه غالبية الفقهاء.

¹ مع ملاحظة أنّ الماء في زماننا أصبح موصولاً إلى البيوت عبر أنابيب، ولم تعد المرأة في الغالب تجلبه من منابعه (الأحواض، الترغ، الآبار...).

² علي أبو البصل، دراسات في فقه الأسرة، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات، د.س.ن، ص. 65.

³ أبو زكريا النووي الدمشقي، المرجع السابق، ص. 453. عبد الله الكوهجي، المرجع السابق، ص. 573. أبو القاسم عبد الكريم الشافعي، المرجع السابق، ص. 9.

⁴ جابر جودة علي العاصي، المرجع السابق، ص. 124.

كما يشترط لوجوب نفقة الخادم على الزوج أن تكون الزوجة أهلاً لذلك، بحيث تكون ذات شرف وقدر ممن لا تخدم نفسها عادة وهو ما اتفق عليه جمهور الفقهاء من: حنفية¹، مالكية²، حنابلة³، وشافعية⁴. فالمرأة التي تُخدم في بيت أبيها نظراً لوضعهم الاجتماعي والمالي⁵ مكانتها لا تسمح لها بخدمة بيتها وزوجها خاصة إذا كان هذا الأخير ميسور الحال، فمن الصعب عليها القيام بمختلف حاجاتها التي كان يقوم بها الخادم إلى جانب أنّها قد تكون جاهلة بكيفية القيام بها أصلاً وهذا ما يدفعها للمطالبة بخادم.

أما إذا كانت الزوجة في بيت أبيها تقوم بخدمة نفسها لا يجب على الزوج إحضار خادم لها ولو كان موسراً ويجوز أن يحضر لها خادماً على سبيل الاستحباب ذلك من باب التخفيف عليها والرحمة بها في أعمال البيت⁶.

ويظهر لنا مما سبق أنّ حال المرأة في بيت أبيها هو من المعايير التي تستحقّ بموجبها الزوجة نفقة الخادم من عدمها.

إلى جانب أنّ الزوجة تستحق نفقة الخادم متى كانت مريضة، فمرضها هو سبب التزام الزوج بتوفير من يخدمها وهو ما اتفق عليه جمهور الفقهاء من الحنفية⁷، والشافعية⁸

¹ - برهان الدين أبي المعالي البخاري، المرجع السابق، ص.ص. 295-296. علاء الدين الكاساني، المرجع السابق، ص. 151.

² - محمد بشير الشقفة، المرجع السابق، ص. 552. الحبيب بن طاهر، المرجع السابق، ص. 258.

³ - ابن قدامة المقدسي، الكافي، الجزء الثالث، تحقيق محمد فارس ومسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، لبنان، 1994، ص. 233. منصور بن يونس البهوتي، المرجع السابق، ص. 2816.

⁴ - أبو الحسن الماوردي، الحاوي الكبير، الجزء الخامس عشر، تحقيق محمود مطرجي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1994، ص.ص. 8-9. أبو الحسن العمراني، البيان، المجلد الحادي عشر، دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع، د.ب.ن. د.س.ن، ص. 211.

⁵ - محمود محمد الطنطاوي، المرجع السابق، ص. 453.

⁶ - المرجع نفسه، ص. 453.

⁷ - برهان الدين أبي المعالي البخاري، المرجع السابق، ص. 241. علاء الدين الكاساني، المرجع السابق، ص. 152.

⁸ - محمد الخطيب الشربيني، المرجع السابق، ص. 434. كمال الدين الدّميري، المرجع السابق، ص. 248.

أبو الحسن الماوردي، المرجع السابق، ص. 9.

والحنابلة¹. فمرض الزوجة الذي يمنعها من تولّي شؤون بيتها وأولادها بنفسها يوجب من يخدمها خاصة إذا كان شفاؤها يستغرق وقتاً طويلاً أو كان مرضها دائماً لا علاج له.

نلاحظ أنّ نفقة الخادم في هذه الحالة مؤقتة على أساس أنّ المرض عارض قابل للزوال فبمجرد زوال المرض تسقط نفقة الخادم، فحسن العشرة والمودة والرحمة التي تربط الزوج بزوجته تستوجب عليه أن يوفر لها خادماً وقت مرضها يقوم بشؤون البيت ويعمل على تلبية حاجاتها خصوصاً إذا كانت طريحة الفراش.

ونرى أنّ وجوب النفقة لمرض يساوي بين الزوجة التي تخدم نفسها في العادة والزوجة ذات القدر والشرف التي اعتادت على أن تُخدم، وتوفير الخادم في حالة المرض يرتبط ببسار الزوج وقدرته المالية فبمفهوم المخالفة إذا كان الزوج معسراً لا يلزم بنفقة الخادم حتى ولو كانت زوجته مريضة لكن إعساره لا يمنعه من أن يقوم بخدمتها بنفسه والسهر على تلبية حاجاتها وهذا لا يعدو إلاّ أنّ يكون على الأقل ردّاً للجميل على كل ما قدمته طيلة حياتها معه.

مما سبق نخلص إلى أنّ حال المرأة في بيت أبيها لا يؤثر على وجوب نفقة الخادم بسبب المرض على عكس حال الزوج المالية، والزوجة المريضة تستحق الخادم حتى ولو لم تكن ممّن يُخدمن أما الزوج الفقير فلا يكلف بتوفير خادم لزوجته المريضة.

وقد صدرت من لجنة الفتوى بالأزهر برئاسة الشيخ اللطيف الفحام فتوى مأخوذة من مذهب المالكية، وملخصها:

إذا كانت الزوجة من نوات الأقدار والشرف التي جرت العادة بأنهنّ لا يتولين الخدمة بأنفسهن في بيوتهن، فإنّه يجب على الزوج أن يجعل لها خادماً أو أكثر بحسب ما يليق بها متى كان قادراً على ذلك.

وإذا كان الزوج من الأغنياء الذين لا يليق بهم عادة أن تقوم زوجاتهم بخدمة المنزل وجب عليه أن يجعل لها خادماً أو أكثر ولو كانت هي فقيرة ليس من شأنها أن يكون لها خادم.

¹ - ابن قدامة المقدسي، الكافي، المرجع السابق، ص. 233. شرف الدين موسى المقدسي، المرجع السابق، ص. 48.

إذا كان الزوج فقيرا لا يتيسر له أن يجعل لزوجته خادما فلا يجب عليه استحضار خادم لها ولو كانت شريفة ويجب عليها حينئذ القيام بالخدمة بحسب ما جرت به العادة.

إذا كان الزوج موسرا ويستطيع أن يجعل لزوجته خادما ولكن لم تجري العادة بأن يكون لمثله ومثل زوجته خادما فعليها أن تخدم نفسها بحسب العادة، وحيثما تجب عليها الخدمة كما في الحالتين الثالثة والرابعة فإنما الواجب عليها خدمة نفسها وزوجها لا غير أما أولاده وضيوفه فلا تجب عليها خدمتهم¹. كل هذا جاء في حق المرأة الماكثة في البيت فما بالكم بالمرأة العاملة؟ والتي تقضي معظم وقتها خارج البيت تعمل بغرض المساهمة في المصاريف اليومية ومساعدة الزوج في تحملها، ويعودتها إلى المنزل تتشغل كذلك بشؤون البيت والأولاد.

المطلب الثاني

أحكام نفقة الخادم

تختلف المعايير الواجبة في الخادم باختلاف صفة الخدمة التي توكل إليه، فلا يمكن استخدام أي كان باعتبار أنّ عمله يوجب عليه الاختلاط بنساء البيت وهذا ما لا يتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية مما يستوجب علينا تحديد هذه المعايير (الفرع الأول) وما جرت عليه العادة أن يكون الخادم من غير أصحاب البيت سواء كان من معارفهم أو أجنبيا عنهم لا تربطه علاقة بهم سوى علاقة العمل، فهل يقتصر وصف الخادم على هذا الغير؟ أم يمكن لأحد الزوجين تولي هذا العمل؟ (الفرع الثاني).

¹ - مجلة الأزهر، المجلد العاشر، ص. 345، نقلا عن: عطية صقر، الأسرة تحت رعاية الإسلام، الجزء الثالث، الحقوق الزوجية، الدار المصرية للكتاب، مصر، 1989، ص. 205.

الفرع الأول

معايير تعيين الخادم

لتحديد المعايير الواجب توفرها في تعيين خادم للزوجة وجب التمييز بين صفة الخدمة إن كانت خدمة باطنة أي داخلية (أولا) أو خدمة ظاهرة أي خارجية¹ (ثانيا) فمعايير الخادم في الأولى تختلف عن الثانية.

أولا: في الخدمة الباطنة

يقصد بالخدمة الباطنة تلك الأعمال التي يكلف بها الخادم داخل المنزل من طبخ وكنس وتنظيف ونجد أنّ هذه الأخيرة تستدعي الاختلاط بنساء البيت وبالتالي فإنّ هذا النوع من الخدمة لا يصلح له كل أحد بل يجب توافر صفات معينة في الخادم وهي: الأنوثة وهذا ما جاء به أغلب الفقه² فأوجبوا أن يكون الخادم امرأة ومسلما، فالخادم المسلم يرفع شؤون الزوجة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية أما عن استخدام أهل الكتاب، هناك من قال بجوازه لأنّ استخدامهم مباح والصحيح إباحة النظر لهم³ كما أنّهم أدل نفوسا وأسرع إلى الخدمة⁴ وقال البعض بمنعه لأن في إباحة نظرهم اختلاف وتعافهم النفس ولا يؤمن من عداوتهم الدينية⁵. ويمكن أن يكون الخادم ذكرا مسلما من ذوي المحارم في حالة غياب امرأة بشرط أن يكون الخادم صغيرا⁶ ولا يجوز أن يكون رجلا أجنبيا ولو كان شيئا كبيرا هرما⁷ على أساس أنّ الزوجة تحتاج إلى النظر

¹ - محمد بن سالم بازمول، المرجع السابق، ص. 85.

² - منصور بن يونس البهوتي، المرجع السابق، ص. 2816. أبو زكريا النووي الدمشقي، المرجع السابق، ص. 454. ابن قدامة المقدسي، المغني، المرجع السابق، ص. 183. صادق عبد الرحمن الغرياني، مدونة الفقه المالكي وأدلته، الجزء الثاني، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، د.ب.ن، د.س.ن، ص. 632. أبو الحسن الماوردي، المرجع السابق، ص. 183.

³ - ابن قدامة المقدسي، المغني، المرجع السابق، ص. 183.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 183.

⁵ - أبو القاسم عبد الكريم الشافعي، المرجع السابق، ص. 10.

⁶ - عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ص. 493.

⁷ - محمد بن سالم بازمول، المرجع السابق، ص. 88.

إلى الخادم وقد يخلو بها فلم يجز أن يكون رجلاً أجنبياً¹ وتشتت هذه الصفات لأنَّ الخادم يلزم المخدوم في أغلب أحواله، فلا يسلم من النظر².

ثانياً: في الخدمة الظاهرة

وتسمى أيضاً بالخدمة الخارجية، ويقصد بها أن يقوم الخادم بما تحتاجه الزوجة خارج البيت من عمل مثل قضاء حوائج في السوق والبستنة وحراسة مداخل المنزل ونحو ذلك. وما نلاحظه أنَّ هذه الخدمة لا تستدعي الاختلاط بنساء البيت كون أنَّ الخادم لا يعمل داخله عكس ما هو عليه الحال مع الخدمة الباطنة وبالتالي يجوز أن يكون الخادم فيها امرأة ذميمة أو رجلاً أجنبياً أو صيباً، فلا يشترط فيها ما يشترط في الخدمة الباطنة.

الفرع الثاني

بديل نفقة الخادم

إذا تقرّر للزوجة حق الإخdam على الزوج إذا كان مثلها لا يُخدم، فهل لها أن تطالب بأجرة الخادم وتقوم هي بالخدمة؟ وفي حال ما إذا قال الزوج لزوجته أنا أخدمك فهل تلزم الزوجة بقبول طلبه بأن يكون بديلاً عن الخادم³؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال التطرق إلى حكم خدمة الزوجة لنفسها بأجر (أولاً) وحكم خدمة الزوج لزوجته (ثانياً).

أولاً: خدمة الزوجة لنفسها بأجر

يمكن للزوجة التي تكون أهلاً للإخدام بحيث تتوفر فيها الشروط الواجبة لتستفيد من نفقة الخادم أن تقترح على زوجها بأن تقوم بخدمة نفسها وتستغني بالتالي على الخادم مقابل أخذها لأجرة من الزوج فهل يلزم هذا الأخير بذلك؟

¹ - صادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص. 632.

² - وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص. 806.

³ - محمد بن سالم بازمول، المرجع السابق، ص.ص. 335-336.

يرى جمهور الفقهاء¹ أنّ الزوج لا يلزم بقبول طلب الزوجة لأنّ في إخدامها تفرّغ لحقوقه وترفيه ورفع من قدرها وذلك يفوت بخدمتها لنفسها² كما أنّ إيجاب الخدمة على الزوجة يضيع الأوقات الغالية من عمرها في أمور الطبخ والكنس وغيرها كما قد لا يعطيها فرصة كافية لتأدية فرائضها كما ينبغي وربما قد يحول دون قيامها برعاية الأولاد أو الإشراف على تربيتهم كما يجب³.

نلاحظ أنّ طلب الزوجة لأجر مقابل خدمة بيتها يضعها في موضع الخادم ويحطّ من قيمتها بحيث إذا ما كان باستطاعتها القيام بأعمال البيت والاعتناء بأولادها يجب أن يكون ذلك تطوعاً منها باعتبارها ربة البيت خاصة إن كانت مأكثة بالبيت فالله عزّ وجلّ أوجب على الزوج لزوجته نفقتها من طعام وكسوة ومسكن وعلاج فالعدل أن يجب عليها مقابل ذلك وهو أن تخدمه في البيت إن كانت قادرة⁴. والمتعارف عليه بين الناس أنّ الزوجة تقوم بخدمة زوجها تبرعاً وإحساناً بغية منها توطيد العلاقة الزوجية ونيل الأجر والثواب.

والمرأة المسلمة حقا تقوم بخدمة زوجها وبيتها بحكم الفطرة، وبمقتضى التقاليد التي توارثها المجتمع الإسلامي جيلاً بعد جيل⁵.

ثانياً: خدمة الزوج لزوجته

لكي يتصلّ الزوج من تحمل نفقة الخادم في حالة وجوبها يمكنه أن يطلب من زوجته أن يتولى خدمتها بنفسه، فهل يجب أن ترضى الزوجة بذلك؟

¹ - شمس الدين الشربيني، المرجع السابق، ص. 433. كمال الدين الدّميري، المرجع السابق، ص. 249. ابن قدامة

المقدسي، الكافي، المرجع السابق، ص. 233. شرف الدين موسى المقدسي، المرجع السابق، ص. 49.

² - ابن قدامة المقدسي، المغني، المرجع السابق، ص. 184.

³ - ربيعة إلغات، الحقوق الزوجية على ضوء الاجتهاد القضائي الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون، فرع القانون

الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011، ص. 240.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 241.

⁵ - يوسف القرضاوي، هدى الإسلام فتاوى معاصرة، المرجع السابق، ص. 478.

ذهب بعض الفقه إلى إجازة ذلك باعتبار أنّ الكفاية تحصل به¹ كما أنّ الخدمة حق عليه
فله أن يوفيه بنفسه أو بغيره²، فله أن يخدمها فيما لا يستحي منه كغسل الثوب واستقاء الماء
وكنس البيت والطبخ³. ويرى أغلبهم بأنّ الزوجة غير ملزمة بالقبول على أساس أنّها تستحي
منه وتُعيّر به⁴ وتحتشمه لما فيه من غضاضة عليها لكون زوجها خادما لها خاصة إذا كانت
هناك أعمال خاصة بها فلا تستوفي بذلك حقها من الخدمة⁵.

ونقول بعدم جواز قبول الزوجة استبدال الخادم بزوجها بالرغم من أنّه كان بطلبه باعتبار
أنّ هذا لا يتماشى مع طبيعته، فالإسلام يوجب على الزوج أن يسعى إلى كسب الرزق خارج
البيت فلا يكلف بما لا طاقة له به حيث يكلف بواجبين وهما العمل داخل المنزل وخارجه في
حين تبقى هي مكتوفة الأيدي لا عمل لها بالرغم من قدرتها على تدبير مصالح بيتها الداخلية،
كما أنّ فطرة الرجل جُبلت على القيام بالأعمال التي تكون خارج البيت.

لكن هذا لا يمنع من أن يخدم الرجل زوجته ويعينها فيما خف من عمل البيت خصوصا في
الأمر المتصلة به ككيّ ثيابه وتنظيف حدائه وإعداد طهوره وهو ما عرف عن بيت النبوة فمن
أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنّه كان يخصف نعله ويرقع الثوب ويقمّ البيت⁶ وهو ما جاء
في الصحيح حيث سئلت عائشة رضي الله عنها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في
البيت؟ قالت: كان في مهنة أهله فإذا سمع الأذان خرج⁷.

وخلاصة القول أنّ الأساس الذي وضعه الإسلام للتعامل بين الزوجين وتنظيم الحياة
بينهما هو أساس فطري وطبيعي، فالرجل أقدر على الكسب والعمل والكدح خارج المنزل،

¹ - ابن قدامة المقدسي، المغني، المرجع السابق، ص. 184.

² - كمال الدين الدّميري، المرجع السابق، ص. 249.

³ - أبو زكريا النووي الدمشقي، المرجع السابق، ص. 454. كمال الدين الدّميري، المرجع السابق، ص. 249.

⁴ - عبد الله الكوهجي، المرجع السابق، ص. 433. شرف الدين المقرئ، إخلاص الناوي، الجزء الثالث، تحقيق عبد
العزیز عطية زلط، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1990، ص. 403.

⁵ - أبو زكريا النووي الدمشقي، المرجع السابق، ص. 454. ابن قدامة المقدسي، الكافي، المرجع السابق، ص. 234.

⁶ - صادق عبد الرحمن الغرياني، المرجع السابق، ص. 632.

⁷ - البخاري، المرجع السابق، حديث رقم 5363، ص. 1138.

والمرأة أقدر على تدبير المنزل وتربية الأولاد وتيسير أسباب الراحة البيئية والطمأنينة المنزلية فيكّلف الرجل بما هو مناسب له وتكّلف المرأة بما هو من طبيعتها وبهذا ينتظم البيت من ناحية الداخل والخارج دون أن يجد أيّ واحد من الزوجين سببا من أسباب انقسام البيت على نفسه¹.

المبحث الثاني

نفقة الخادم في التشريعات العربية

تأثرت التشريعات العربية وخاصة الإسلامية منها بما جاء به الفقهاء حول مسألة نفقة الخادم واعتبارها من مشتملات النفقة الزوجية فما مدى استجابة هذه القوانين لما نادى به الفقه؟ (المطلب الأول)، كما سنتطرق إلى عمل الزوجة وتأثيره على نفقتها خاصة ما يتعلق بعنصر الخادم (المطلب الثاني).

المطلب الأول

معالجة التشريعات العربية لنفقة الخادم

تباينت مواقف القوانين العربية فيما يخصّ التزام الزوج بتوفير الخادم لزوجته، فهناك من أدرج نفقة الخادم صراحة كأحد مشتملات النفقة (الفرع الأول)، كما نجد أنّ بعض التشريعات الأخرى تناولتها بصفة ضمنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التنصيص الصريح على نفقة الخادم

من بين التشريعات العربية التي تضمّنت نفقة الخادم بصفة صريحة ضمن نصوصها نجد كل من: التشريعين الأردني والسوري (أولا) التشريعين العراقي والإماراتي (ثانيا).

¹ - السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثاني، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، د.س.ن، ص. 130.

أولاً: التشريعان الأردني والسوري

جاء في المادة 59 من قانون الأحوال الشخصية الأردني "نفقة الزوجة تشمل الطعام والكسوة والسكن والتطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها خدم"¹، وهو ما تضمنته المادة 71 من قانون الأحوال الشخصية السوري "النفقة الزوجية تشمل الطعام والكسوة والسكن والتطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها خادم"².

نلاحظ أنّ كلا التشريعين ألزما صراحة الزوج بتوفير خادم للزوجة وقرنا هذا الالتزام بكون الزوجة ممّن يخدم، فالزوج عليه أن يوفّر الخادم على غرار الطعام والكسوة والتطبيب. والتمتعّ في نصوص كلا القانونين يجد أنّهما إضافة إلى كون الزوجة أهلاً للإخدام فقد اشترطاً مراعاة حال الزوج يسراً وعسراً ومهما كانت حال الزوجة على أن لا تقل عن الكفاية الواجبة للمرأة في جميع الأحوال. وهو ما نص عليه التشريعان الأردني والسوري على التوالي في المادتين 64 و76 من قانوني الأحوال الشخصية.

نفهم ممّا سبق أنه في حال ما إذا كان الزوج موسراً وكانت الزوجة من أهل الإخدام كانت نفقة الخادم عليه واجبة، أما إذا كان في حالة إفسار وحتى ولو كانت الزوجة تخدم في بيت أبيها فلا تجب لها نفقة الخادم. وبهذا أقرّ كل من المشرع الأردني والسوري بما جاء به الفقه فيما يتعلق بوجوب استحقاق الزوجة لنفقة الخادم مع توفر شروط ذلك، وما يمكن ملاحظته أنّه إذا أخذنا بالمعنى الحرفي للمواد نفهم بأن المشرع الأردني أخذ بفكرة تعدد الخدم حيث جاء بعبارة "الزوجة التي يكون لأمثالها خدم" بالتالي أنها إذا كانت أهلاً للإخدام بأكثر من خادم كان لها ذلك وهذا ما لم نلاحظه لدى المشرع السوري الذي جاء بعبارة " وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها خادم" وهنا فقد اكتفى بوجوب خادم واحد للزوجة.

¹-قانون الأحوال الشخصية الأردني، المرجع السابق.

²-قانون الأحوال الشخصية السوري، المرجع السابق.

ثانياً: التشريعان العراقي والإماراتي

تضمّنت المادة 24 في فقرتها الثانية من قانون الأحوال الشخصية العراقي ما يلي "تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكن ولوازمها وأجرة التطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لأمثالها معين"¹.

كما أنّ قانون الأحوال الشخصية الإماراتي في المادة 63 منه جاء بما يلي "تشمل النفقة الطعام والكسوة والمسكن والتطبيب والخدمة للزوجة إن كانت ممن تخدم في أهلها وما تقتضيه العشرة الزوجية بالمعروف"².

نستنتج أنّ كل من التشريعين العراقي والإماراتي أوجبا على الزوج أن يوفّر لزوجته الخادم متى كانت أهلاً للإخدام، وتضمن كل من التشريعين مسألة تقدير النفقة والتي تكون باعتبار حال الزوجين معاً، وهو ما تضمّنته المادة 27 والمادة 63 في فقرتها الثانية من قانوني الأحوال الشخصية العراقي والإماراتي الآتي نصهما على التوالي "تقدر النفقة للزوجة على زوجها بحسب حالتيهما يسراً وعسراً"، "يراعى في تقدير النفقة سعة المنفق وحال المنفق عليه والوضع الاقتصادي زماناً ومكاناً على أن لا تقلّ عن حدّ الكفاية". نلاحظ هنا أنّ المشرع الإماراتي أضاف معيار آخر لتقدير النفقة الزوجية وهو مراعاة الوضع الاقتصادي وقت تقدير النفقة. وما نفهمه كذلك أنّ كلا التشريعين لم يسايرا ما جاء به أغلب الفقه حول الشروط الواجب توفّرها لاستحقاق النفقة بصفة عامة وبنفقة الخادم بصفة خاصة والتي يراعى فيها يسار الزوج دون اعتبار حال الزوجة

¹- قانون الأحوال الشخصية العراقي، المرجع السابق.

²- قانون الأحوال الشخصية الإماراتي، المرجع السابق.

الفرع الثاني

المعالجة الضمنية لنفقة الخادم

نفهم من خلال بعض التشريعات العربية أنها عالجت نفقة الخادم بصفة غير مباشرة ومن بين هذه القوانين نجد كل من: التشريع الجزائري والتشريع التونسي (أولاً) التشريع المغربي والتشريع المصري (ثانياً).

أولاً: التشريعان الجزائري والتونسي

نصّت المادة 78 من قانون الأسرة الجزائري على: "تشمل النفقة الغذاء والكسوة والعلاج، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة"¹، وهذا ما ورد أيضاً في الفصل 50 من مجلة الأحوال الشخصية التونسية "تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكن والتعليم وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة"².

مما نلاحظه أنّ كلا التشريعين عدداً مشتملات النفقة التي تقوم عليها حياة الفرد من طعام وعلاج وسكن وملبس وهي النفقة التي ترسخ إنفاقها في أذهان الناس حيث أصبحت متعارفاً عليها، ولعل عدم إدراج نفقة الخادم صراحة في كلا التشريعين يرجع إلى تعوّد الأفراد على مكوث الزوجة في البيت وخدمة نفسها بنفسها فلم يكن استقدام الخدم من العرف المتداول بينهم فالمعروف لديهم أنّ الزوجة تقوم برعاية بيتها وزوجها والإنجاب ورعاية الأولاد. إلاّ أنهما فتحا المجال لكل المستجدات التي قد تطرأ على المجتمع وتؤدي إلى اعتياد الأفراد عليها بحيث تصبح من مقتضيات العرف فخرج الزوجة للعمل في وقتنا الراهن وانشغالها عن البيت يمكن أن يؤدي إلى اختلال واجباتها في رعاية شؤون بيتها، ما يقتضي عليها استقدام خادم تستعين به على الأقل مرة واحدة في الأسبوع مثلاً أو بصفة دائمة استخدام من يعينها على مباشرة أشغال البيت من تنظيفه وترتيبه وغيرها إلى جانب رعاية الأطفال إذ أصبح يخصّص لهم أماكن

¹ - قانون الأسرة الجزائري، المرجع السابق.

² - مجلة الأحوال الشخصية التونسية، المرجع السابق.

خاصة بهم وهي ما تعرف بروضه الأطفال فتتكفل المربية بالاعتناء بهم إلى حين عودة أوليائهم من العمل.

الإشكال المطروح من يتكفل بنفقة هذا الخادم وكذا أجرة المربية؟ باعتبار أنّ الزوجة لها مال خاص بها تكتسبه من عملها والخادم يكون لمساعدتها وتعويضها عن القيام بالأعمال المنزلية التي انشغلت عنها طيلة أوقات عملها. وكما أنّ تربية أطفالها من مسؤوليتها فبتركها لهم لدى المربية اعتبرت السبب في اللجوء إلى روضة الأطفال، فنقول بأنّ الزوجة تلزم بدفع هذه المصاريف ولا تكون على الزوج، في حين أنه يمكن للزوج أن يتبرّع بتحمل هذه النفقة أو يكون ذلك مقابل تحمل الزوجة لأعباء مالية أخرى، كما يمكن أن يتم الإنفاق على أن يكون دفع هذه المصاريف مشاطرة بينهما أو بنسب معينة. ونظرا لغياب النصوص القانونية التي تحكم كيفية الإنفاق على الخادم أو المربية يمكن إعمال أحد هذه الفرضيات.

وبخصوص معيار تحديد النفقة فالمشرع الجزائري يراعي في تقديره حال الطرفين وهو ما تضمنته المادة 79 من قانون الأسرة وأكدته كذلك المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ 1987/02/09 حيث قضت بأنّ تقدير النفقة المستحقة للزوجة تعتمد على حال الزوجين يسرا أو عسرا ثم حال مستوى المعيشة والقضاء بما يخالف هذا المبدأ يعدّ مخالفة للقواعد الشرعية¹، وذهب المشرع التونسي إلى أنّ النفقة تقدر وفقا لوسع المنفق وحال المنفق عليه كما أنّ للوقت والأسعار الراجعة دور في تحديدها، وهو ما جاء في الفصل 52 من مجلة الأحوال الشخصية.

ثانيا: التشريعان المغربي والمصري

نصّت المادة 189 من مدونة الأسرة المغربية على "تشمل النفقة الغذاء والكسوة والعلاج، وما يعتبر من الضروريات والتعليم للأولاد"². أما عن قانون الأحوال الشخصية

¹-ملف رقم 44630، القرار الصادر بتاريخ 1987/02/09 متوفر على: http://boubidi.blogspot.com/2012/01/blog-post_6903.html

²-مدونة الأسرة المغربية، المرجع السابق.

المصري فقد نص في المادة الأولى منه على "وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقضي به الشرع"¹.

من خلال تفحصنا لنصوص هاتين المادتين نستنتج عدم إدراجها لنفقة الخادم بصورة مباشرة ضمن عناصر النفقة الزوجية الواجبة على الزوج، لكن هذا لا يمنع من أن نستخلص وجوبها باستقراء ألفاظ هاتين المادتين.

فنجد أنّ المشرع المغربي باستعماله لعبارة "ما يعتبر من الضروريات" فهذه الضروريات تتغير من مكان لآخر ومن زمان لآخر، فما هو ضروري بالأمس ليس كذلك اليوم فنفقة الخادم في وقتنا الحالي يمكن أن تتدرج ضمن ضروريات الحياة الزوجية وبالتالي تعدّ من مشتملات النفقة التي يلزم الزوج بها خاصة إذا كانت مريضة ولا دخل لها، كما أنّ عمل المرأة أصبح يستولي على جلّ وقتها الذي كان سابقا مخصّصا لزوجها وتدبير أمور بيتها وضيق الوقت المتبقي لها بعد العودة إلى المنزل إلى جانب تعبها وإنهاكها اللذان قد لا يسمحان لها باستدراك العمل الذي فاتها في البيت. بالمقابل يتم إسناد هذه الأعمال للخادم لقاء أجر ويتم دفعه وفقا لما تم شرحه سابقا.

أمّا التشريع المصري فجاء بعبارة "وغير ذلك مما يقضي به الشرع" وبالتالي فقد أحالنا المشرع هنا إلى الشرع أي إلى ما جاءت به مبادئ الشريعة الإسلامية. فالإسلام حتّى على معاشرّة الزوجة بالمعروف والتي تقتضي على الزوج مراعاة زوجته وعدم إرهاقها بما لا طاقة لها به فإذا ما شعر بإنهاكها ووجعها ما عليه إلا أن يُعينها بنفسه فإذا لم يقدر جاء لها بخادم يساعدها في تدبير الشؤون المنزلية.

¹ - قانون الأحوال الشخصية المصري، المرجع السابق.

والقضاء المصري حكم بنفقة الخادم في عدة قرارات له، بالرغم من أنه لم ينص عليها صراحة. حيث قضى بأن: "نفقة خادم الزوجة واجبة على زوجها، وهي تفرض بأقل الكفاية فلا يحتاج فرضها للاستفسار لتُعرف حال المدعى عليه"¹.

وقضى كذلك أن: "نفقة الخادم لا تجب للزوجة إلاّ حيث يكون هذا الخادم مملوكا لها، فإذا لم يكن لها خادم مملوك فعلى زوجها أن يكتري لها خادما ويدفع أجرته لا نفقته"².

نفهم من القرارات السابقة أنّ المشرع المصري اعترف للزوجة بأحققتها لخادم على نفقة الزوج، فاجتهد القضاء وحكم بما جاء به الشرع.

وتقدّر النفقة على اعتبار حال الزوج يسرا أو عسرا على أن تكون نفقة المعسر تفي بحاجات الزوجة الضرورية وهو ما تضمنته المادة 16 من قانون الأحوال الشخصية المصري، في حين أنّ المشرع المغربي يراعي في تقدير النفقة توسط ودخل الزوج وحال الزوجة وكذا مستوى الأسعار والأعراف والعادات السائدة في الوسط الذي تفرض فيه النفقة وهو ما جاء في المادة 189 في فقرتها الثانية.

المطلب الثاني

أثر حال الزوجة على نفقة الخادم

قد تكون الزوجة ربة بيت ليس لها من العمل إلاّ تنظيم بيت الزوجية والتفرغ للأعمال المنزلية المختلفة حتى تجعل هذا البيت ملجأ يجد فيها الزوج الأُنس والراحة، ويحس حقا بمتعة الزواج، ويهنأ ويسعد بما يتفضّل الله عليهما بالذرية. وقد تكون الزوجة ذات حرفة تؤديها للوطن، وذلك كالاشتهال بالوظائف المختلفة كالتدريس والطب والتمريض والصيدلة والمحاسبة والعمل بالمصانع والمؤسسات والشركات وغير ذلك وأداء هذا العمل يقتضي خروج الزوجة من

¹ - قرار رقم: 30/473 س.ك. الزقازيق م.ش. 310/4، نقلا عن: رتيبة عياش، المرجع السابق، ص. 52.

² - قرار رقم: 38/77 فوة م.ش. 149/1/9، نقلا عن: المرجع نفسه، ص. 53.

منزل الزوجية والتغيب عنه مدة العمل سواء كان هذا العمل بالنهار أو الليل والزوج قد يرضى بذلك وقد لا يرضى به¹. فهل يؤثر حال الزوجة على نفقة الخادم؟

وهو ما سوف نحاول الإجابة عليه من خلال التمييز بين الزوجة الماكثة في البيت (الفرع الأول)، والزوجة العاملة (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الزوجة الماكثة في البيت

باننتقال المرأة إلى بيت زوجها تخرج من ولاية أبيها فتصبح نفقتها واجبة على الزوج، حيث تتفرغ لتلبية حاجات ورغبات زوجها طيلة الوقت نظرا لمكوثها في البيت وعدم انشغالها خارجه وبهذا تضمن له الاحتباس الكامل، فإذا ما توفرت في الزوجة الماكثة في البيت شروط استحقاق نفقة الخادم فهل يلزم الزوج بتوفيره لها؟

جرى عرف المسلمين في بلدانهم في قديم الأمر وحديثه على أن تخدم النساء أزواجهن ولا يصح التفريق بين شريفة ودينئة، وفقيرة وغنية، فأشرف نساء العالمين وهن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كنّ يتكفنّ الطحين والخبيز والطبخ وفرش الفراش وتقريب الطعام وأشباه ذلك، ولم يكن هناك امرأة امتنعت عن ذلك².

وعمل المرأة داخل بيت الزوجية هو عمل مقدّس إذ يتوافق مع فطرتها وظروفها الاجتماعية والزوجية والعائلية وهو عبادة عظيمة تنال بها المرأة الأجر الوفير من الله تعالى³. ونرى أنّ مكوث المرأة بالبيت وانشغالها بتدبير أموره يتلاءم مع طبيعتها.

¹ - محمود محمد الطنطاوي، المرجع السابق، ص.ص. 235-236.

² - السيد سابق، المرجع السابق، ص. 131.

³ - عز الدين عبد الدائم، حكم النفقة الشرعية للزوجة العاملة -دراسة فقهية تحليلية مقارنة-، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص. 55.

فالمراة تقوم برعاية زوجها وبيتها تحقيقا للطمأنينة الزوجية والمودة والحب والسكن للزوجين في البيت والأسرة، كما أنّ الزوجة الأم لها الحظ الأوفر والمكانة الأولى في تربية أولادها فلقد أودع الله تعالى في الأم شفقة وحنانا ورحمة وعطفا وصبرا وجلدا لا يمكن تعويضه من غيرها لا من امرأة خادمة ولا حتى من أبيه¹.

مما سبق نستنتج أنّ مكوث الزوجة في بيت زوجها وقيامها بالأعمال المنزلية يغني الزوج من توفير خادم كما أنّ الزوجة التي لا تشتغل خارج البيت فالأولى لها أن تلهي نفسها وتمضي أوقات فراغها في تدبير شؤون بيتها وزوجها وأولادها فليس للزوجة أن تمتنع عن القيام بخدمة بيت الزوجية خاصة إذا كانت قادرة وغير مريضة ولا يؤثر حال المرأة من غنى وفقر على وجوب إخدمائها إن كانت أعمال البيت وتربية الأولاد مسؤوليتها الوحيدة.

الفرع الثاني

الزوجة العاملة

يعدّ العمل حقا من حقوق الإنسان، لا فرق بين ذكر وأنثى أو عالم وجاهل أو غني وفقير، لا يمنع أحد منه إلا إذا كان فيه ضرر عليه أو على الآخرين فيكون المنع دفعا للضرر²، وازدياد الحاجات وارتفاع الحياة المعيشية في عصرنا إذ أصبح راتب الزوج في كثير من الأحيان وحده لا يكفي لتوفير حياة كريمة لعائلته، فتعاون الزوجة بالمشاركة المادية مع زوجها يدفع بعجلة الأسرة إلى الاندماج في حياة تتشعّ بالأمل والتعاون³.

الزوجة العاملة هي من ارتبطت بعقد عمل مع مؤسسة عمومية أو خاصة⁴ لقاء أجر أو تلك التي تمتهن عملا خاصا بها بحيث تعمل لحسابها وهي بذلك تقضي معظم أوقاتها في

¹ - عز الدين عبد الدائم، المرجع السابق، ص. 55.

² - حنان أحمد عبد العزيز القطان، عمل الزوجة وأثره في نفقتها الشرعية، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2009، ص. 145.

³ - المرجع نفسه، ص. 143.

⁴ - أوريدة بوترفة، المرجع السابق، ص. 118.

عملها، وخروج الزوجة للعمل بشكل متكرّر كما هي طبيعة العمل في عصرنا يفوّت على الزوج بعض حقوقه في الاستمتاع واحتباس الزوجة. فهل هذا الانتقاص يسقط نفقة الزوجة العاملة أم لا؟ وللإجابة على هذا السؤال سنميز بين عمل المرأة برضا الزوج (أولا) وعملها بدون رضاه (ثانيا).

أولا: عمل الزوجة برضا الزوج

يمكن أن يكون عمل الزوجة داخل البيت أو خارجه، فأما ما كان داخل البيت وقامت به المرأة من نسيج أو خياطة أو غيرها من الأعمال¹، فليس للزوج أن يمنعها من ذلك إلا إذا كانت هذه الأعمال تنقص من جمالها أو تمسّ بواجباتها تجاه زوجها ولو منعها الزوج من هذه الأعمال إلا أنّها لم تأنمر له فلا تعدّ ناشزا وتبقى لها النفقة لثبوت الاحتباس في حقها²، يفهم من هنا أنّه إذا عملت الزوجة دون أن تخرج من البيت فإنّها تستحق النفقة ولا تحتاج إلى إذن زوجها للعمل³.

أما إذا كانت الزوجة تعمل خارج المنزل كالأساتذة والممرضة وغير ذلك⁴، يشترط لاستحقاقها النفقة في هذه الحالة موافقة الزوج فبرضاه قد أسقط حقه في الاحتباس الكامل والمعنى منه بالناقص⁵. كما لا يسقط حقها في النفقة إذا اشترطت على الزوج في العقد بأن تعمل بعد الزواج أو تواصل العمل بعد الزواج إذا كانت تعمل قبله⁶.

ورضا الزوج بعمل زوجته قد يكون صريحا أو ضمنيا⁷، وتصريح الزوج بالإذن بالعمل قد يكون عند إبرام عقد الزوجية أو مقارنا له، وقد يكون متراخيا بعد الزواج بحيث يقرّ صراحة

¹ - رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، المرجع السابق، ص. 382.

² - محمد محدة، المرجع السابق، ص. 147.

³ - عثمان التكروري، شرح قانون الأحوال الشخصية وفقا لأحدث التعديلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص. 130

⁴ - إبراهيم عبد الرحمن إبراهيم، المرجع السابق، ص. 113.

⁵ - محمد مصطفى شلبي، المرجع السابق، ص. 429.

⁶ - عيسى حداد، المرجع السابق، ص. 275.

⁷ - محمد محدة، المرجع السابق، ص. 147.

بموافقته على عمل زوجته. أمّا عن الإذن الضمني فصورته أن يعلم الزوج بخروج امرأته للعمل ويتركها ولا يمنعها منه¹، بحيث يرضى بعملها لكن لا يتلفظ به صراحة.

كما يمكن للزوج أن يبدي إيجابه صراحة خلال اشتراط المرأة أو وليّها عند عقد النكاح أن تعمل الزوجة أو أن لا يمنعها من العمل²، كما يمكن ذلك بموجب عقد لاحق. ويجب أن يكون العمل الذي تمتهنه الزوجة مشروعاً يتمشى مع مقتضيات الشرع والعرف. ويكون العمل مباحاً سواء للرجل أو للمرأة بأن يكون ذا فائدة تعود على صاحبه أو على الآخرين بنفع معيّن أو أن لا يكون في العمل أذى أو ضرر على العامل نفسه أو على غيره من الناس³.

وإذا أذن لها الزوج بالعمل ثم عدل بعد ذلك عن إذنه وطلب منها ترك العمل والقرار في البيت للتفرغ للحياة الزوجية كان له ذلك ويجب على الزوجة طاعته وإلا سقطت نفقتها، فرضاً الزوج بعمل المرأة لا يمنعه من الاعتراض على عملها بعد ذلك لأنّ الاحتباس الكامل حق له في أي وقت⁴، بحيث يمكن أن يتبيّن له أنّ عملها لا يتفق مع مصلحة الحياة الزوجية فإن امتنعت في طاعة زوجها عن التوقف من العمل تعدّ ناشزاً والناشز لا نفقة لها⁵.

ما يلاحظ في عدول الزوج عن موافقته على عمل زوجته خارج البيت بسبب مشروع وتسبب تراجعها بضرر للزوجة ما هي المصلحة الأولى بالتقديم في هذه الحالة⁶؟ مصلحة الزوج الذي أراد توقيف زوجته عن العمل وله ما يبّرر ذلك، أو مصلحة الزوجة التي قد يؤدي فقدان منصبها إلى ضرر مادي أو معنوي. وقولنا في هذه الحالة أنّه إذا كان باستطاعة الزوج

¹ - عبد السلام بن محمد الشويعر، أثر عمل المرأة في النفقة الزوجية، بحث مقدم لحلقة البحث التي أقامها مركز التمييز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بعنوان نفقة الزوجة في ضوء متغيرات العصر، جامعة الإمام محمد، المملكة العربية السعودية، 2011، ص.ص. 42-43.

² - المرجع نفسه، ص. 44.

³ - عز الدين عبد الدائم، المرجع السابق، ص. 77.

⁴ - رمضان علي السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، المرجع السابق، ص. 382.

⁵ - عبد العزيز رمضان سمك، المرجع السابق، ص. 253.

⁶ - محمد سمارة، أحكام وآثار الزوجية شرح مقارن لقانون الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 231.

الإنفاق على زوجته بما يكفيها حيث يوفر لها كل ما تحتاجه ولا ينقصها شيئاً وجب على الزوجة طاعته وبالتالي التوقف عن العمل والتفرغ للحياة الزوجية وإذا امتنعت عن الاستجابة لطلب زوجها اعتبرت ناشزاً باعتبار أنّ الزوج أسس طلبه على مبرر مشروع بالتالي لا تستحق النفقة. وفي حال تمسك كل طرف برأيه فيحكم بما هو أصلح للأسرة.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ عمل المرأة بدون رضاها بحيث يجبرها الزوج على ذلك يلزم هذا الأخير بتحمل كافة نفقاتها ومن ضمنها نفقة الخادم.

ثانياً: عمل الزوجة بدون رضا الزوج

إذا كانت حرفة الزوجة تقتضي أن تشتغل خارج البيت كل النهار أو بعضه ثم تعود إلى البيت ليلاً أو كانت تشغلها الليل أو بعضه¹، وكان الزوج غير راض على عملها هذا أو منعها صراحة من الخروج إليه أو طالبها بالبقاء في البيت فما حكم رفض الزوج على استمرار الزوجة في العمل؟

ظهرت ثلاث أقوال حول تأثير هذا المنع على نفقة الزوجة العاملة، فالرأي الأول يرى أنّه إن لم تمتثل الزوجة لأمر زوجها ولم تطعه ومادام الزوج عنده القدرة على متطلبات الحياة، فرفضها لطلبه يعتبر نشوزاً منها وبالتالي لا تستحق النفقة². أمّا الرأي الثاني فيعتبر أنّ النفقة الزوجية لا تسقط مطلقاً بعمل المرأة واحترافها ولو بدون إذن زوجها على أساس أنّ النشوز لا يسقط النفقة الزوجية³. في حين يرى الرأي الثالث أنّ المرأة العاملة خارج المنزل بدون إذن زوجها لا تسقط نفقتها كلية وإنما يتم تشطيرها بحيث ينقص من تقديرها⁴.

¹ - بدران أبو العنين بدران، المرجع السابق، ص. 241.

² - عبد الفتاح إبراهيم بهنسي، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية (فقها وقانوناً)، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، د.س.ن، ص. 68. محمد مصطفى شلبي، المرجع السابق، ص. 429. عبد العزيز رمضان سمك، المرجع السابق، ص. 253.

³ - محمد بن حزم، المرجع السابق، ص. 88.

⁴ - عبد السلام بن محمد الشويعر، المرجع السابق، ص. 28.

مما سبق نؤيد ما قيل حول تشطير النفقة في حال عدم امتثال الزوجة لأمر الزوج القاضي بعدم منعها من العمل على أساس أنّ سبب النفقة هو العقد والتمكين وهما متوفران إلا أنّ التمكين ناقص في هذه الحالة وبالتالي يكون المقابل هو إنقاص مقدار النفقة لا إسقاطها على الزوجة كلية.

من خلال ما تم دراسته حول تأثير عمل الزوجة على استحقاقها للنفقة نلاحظ أنّ العمل يؤثر على نفقة الزوجة ويرتبط هذا التأثير بمدى موافقة الزوج من عدمها فإذا ما رضي الزوج بعمل الزوجة لا تتأثر نفقتها لا بالحرمان ولا بالنقصان، أما إذا رفض الزوج حرفتها تسقط نفقتها باعتبارها ناشزا إلا أنّنا نحذ الفرضية القائلة بتشطير النفقة. وبمفهوم المخالفة وبما أنّ نفقة الخادم يعتبر عنصرا من عناصر النفقة وبالتالي فبوجوب النفقة للزوجة العاملة تجب معها نفقة الخادم والعكس صحيح بحيث تسقط بسقوطها فوجوب الكل يوجب الجزء، وسقوط الكل يسقط الجزء بالتبعية، وباعتبار أنّ الخادم يخدم الزوجة في العادة إذا كانت أهلا للخدمة، والخادم يعوّض الزوجة العاملة في تدبير شؤون البيت عند غيابها عنه فنرى أنّها تكون ملزمة بالإففاق على هذا الخادم، فيعفى الزوج من ذلك على أساس أنّ لها مدخول خاص بها أو على الأقل المساهمة في نفقته إذا تم الاتفاق بين الزوجين على ذلك.

أما عن رأي التشريعات حول تأثير عمل الزوجة على نفقتها، فالمشرع المصري لم يعتبر خروج الزوجة للعمل المشروع سببا لسقوط نفقتها إلا إذا أساءت استخدام هذا الحق وأن لا يكون خروج الزوجة منافيا لمصلحة الأسرة¹، وهو ما نص عليه في المادة الأولى منه وهو ما أخذ به المشرع الأردني حيث قيّد استحقاق الزوجة التي تعمل خارج البيت للنفقة بشروطين وهما: أن يكون العمل مشروعاً، أن يوافق الزوج على العمل صراحة أو دلالة. كما أنّه عالج مسألة عدم جواز الزوج الرجوع عن موافقته على عمل زوجته إلا إذا ارتبط بسبب مشروع ودون أن يلحقها ضرر من ذلك ولم يرجّح بين الطرفين وهو ما جاء في المادة 61 منه. وذهب التشريع الإماراتي إلى أنّ خروج الزوجة للعمل لا يعتبر إخلالا بالطاعة الواجبة لزوجها إذا تزوجها وهي

¹ - عبد الفتاح إبراهيم بهنسي، المرجع السابق، ص. 68.

عاملة أو ارتضى بذلك بعد الزواج أو ضمّنت العقد شرطاً يقضي بذلك كما أنّ القانون الإماراتي ألزم المأذون بالتحقق من هذا الشرط عند إبرام العقد وعلّق تنفيذ هذا الشرط على المستجدات التي قد تتنافى مع مصلحة الأسرة وهذا ما جاء في المادة 72 منه. ويتفحص قانون الأسرة الجزائري نجده لم ينص على عمل المرأة وتأثيره على نفقتها الزوجية إلاّ أنّه اعتبر أنّ عمل المرأة من بين الأمور التي يمكن أن تُشترط في عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق وهو ما جاءت به المادة 19 منه ويتفحص هذه المادة وعدم وجود نص يسقط النفقة عن الزوجة العاملة نقول أنّ النفقة الزوجية لا تتأثر بعمل المرأة خارج البيت.

يتضح لنا من خلال ما سبق دراسته أنّ نفقة الزوجة تعدّ من أهم الآثار المتعلقة بالزواج، فكانت موضع اهتمام من قبل فقهاء الشريعة الإسلامية من قدامى ومعاصرين، والذين عالجوها بإسهاب من خلال التطرق إلى أغلب جوانبها وهو ما تأثرت به قوانين الأحوال الشخصية العربية بما فيها قانون الأسرة الجزائري، ولقد تطرقنا من خلال دراستنا هذه إلى عنصرين من مشتملاتها وهما نفقة العلاج والخادم.

أما عن نفقة العلاج فلاحظنا أنّ آراء الفقهاء تباينت حول وجوبها فلم يلزم غالب الفقه الزوج تحمّل مصاريف مداواة زوجته المريضة، في حين أكد البعض الآخر على الزاميتها عليه وهو ما نرجّحه باعتبار أنّ العلاج مرتبط بحياة الزوجة فالأولى الإنفاق على مداواتها، فيتعيّن على الزوج تطبيب زوجته مهما كان نوع العلاج شريطة أن يتماشى مع مقتضيات الشرع والدين.

وما لاحظناه كذلك هو أنّ لوقت المرض تأثير على النفقة الزوجية حيث أنّ المرض قبل الزفاف يغني الزوج عن الإنفاق على مصاريف علاج زوجته أما إذا أبدت استعدادها للانتقال إلى بيت الزوج واستطاعت ذلك فتجب نفقتها عليه، أما مرضها بعد أن تزف إلى بيته ويدخل بها فيلزمه الإنفاق على علاجها. كما يتكفل الزوج بمصاريف ولادة زوجته على أن تكون حسب ما يقتضيه العرف مع مراعاة القدرة المالية للزوج.

استنتجنا من خلال إجراء المقارنة بين ما جاء به الفقه الإسلامي والتشريعات العربية حول نفقة العلاج أنّ لآراء الفقهاء تأثيراً لدى المشرعين العرب على أساس أنّ أغلبهم أوجبوا على الزوج التكفل بنفقات علاج زوجته، ومنهم من نص على ذلك بصفة صريحة ومطلقة كالتشريع الجزائري، المغربي والمصري، ونجد من التشريعات من ألزمت الزوج بذلك مع تقييده في حدود القدر والمعروف كما أنّ تشريعات أخرى كالتشريع التونسي والموريتاني تضمّنت ذلك بصفة ضمنية يمكن استنتاج وجوبها من خلال تفسير معنى النصوص القانونية.

وسايرت بعض قوانين الأحوال الشخصية العربية ما توصّل إليه التطور العلمي في مجال الطب، فالعلاج لم يبق على حاله كما كان في القديم، إذ تم ابتكار طرق حديثة لمداواة

بعض الأمراض من بينها عقم الزوجة، وبالرغم من تعدد طرق علاجه إلا أنّ الزوج لا يلزم بتوفيره لزوجته وإنّما يتوقف ذلك على إرادته في القبول به من عدمها.

كما تعتبر الجراحة التجميلية من الطرق المستحدثة في عالم الطب، منها ما يكون ضرورياً وأخرى اختيارية تتوقف على رغبة الشخص، وما نستنتج في كلا الحالتين أنّ الزوج لا يجبر على تحمل مصاريفها إلا أنّ هذا لا يمنع أن يتبرع بذلك في سبيل إرضاء زوجته ويلزمه بتكاليفها إذا طلب منها إجراءها.

أما عن نفقة الخادم فاختلقت مواقف الفقه بين قائل بوجوبها على الزوج وهو ما ذهب إليه غالب الفقه، في حين أنكروا بعض الفقه على الزوجة وما نرجّحه هو تمييز حال الزوجين لمعرفة مدى وجوبها من عدمه، فلا يمكن أن نأخذ بحال أحدهما دون الآخر.

ووضع الفقه مجموعة من الشروط لإلزام الزوج بالإففاق على توفير خادم لزوجته والمتمثلة في كون الزوجة أهل للإخدام، يسر الزوج وقدرته على ذلك، كما أنّ مرض الزوجة قد يكون سببا في وجوب توفير خادم لها خاصة إذا كان يمنعها من الاعتناء بشؤون بيتها وفي هذه الحالة تكون نفقة الخادم مؤقتة باعتبار أنّ المرض عارض قابل للزوال ولا اعتبار لحال الزوجة هنا إنّما يعتدّ فقط بحال الزوج.

وما لاحظناه كذلك أنّ معايير تعيين الخادم تختلف باختلاف نوع الخدمة بين ما إذا كانت داخل البيت أو خارجه. وبخصوص خدمة الزوجة لنفسها بأجر فلا نستحسنه على أساس أنّ هذا الأجر يضعها موضع الخادم مما يحطّ من قدرها باعتبارها ربة البيت، والأجدر إن كانت قادرة أن تكون مراعاتها لأمر منزلها تبرعا وإحسانا، أما خدمة الزوج لزوجته تهريا من توفير خادم لها فلا نحبّده بتاتا لعدم تماشيه مع طبيعة الرجل لكن هذا لا يحول دون قيامه بمساعدة زوجته في بعض الأحيان.

وما جاء به الفقه بخصوص نفقة الخادم كان له تأثير على التشريعات العربية حيث ضمّنته في قوانين أحوالها الشخصية، منها ما كان بصفة صريحة كالتشريع الأردني والسوري

واللذان اعتبرا حال الزوج الفیصل فی وجوب نفقة الخادم من عدمها إلا أنّ المشرع العراقي والإماراتي أقرّا بوجوب نفقة الخادم باعتبار حال الزوجین معا.

كما نجد بعض التشريعات التي عالجت نفقة الخادم بصفة ضمنية لم تذكرها صراحة إلاّ أنّها لم تمنعها كذلك كالتشريع الجزائري والتونسي، المغربي والمصري، حيث فتحت المجال لإضافة كل ما تقتضيه مستجدات الحياة وتغير الظروف المعاشة من زمان لآخر، أما عن معيار تحديد النفقة فتباينت مواقف هذه التشريعات حوله، فهناك من أخذ بحال الزوجین فی تحديده في حين ذهب البعض الآخر إلى ربطه بوسع الزوج إلى جانب الوقت والأسعار التي تفرض فيه النفقة.

وما نستنتجه كذلك أنّ حال الزوجة يؤثّر على نفقة خادمها، إذ نرى عدم وجوب الخادم بالنسبة للزوجة الماكثة بالبيت دون الاعتداد بغناها أو فقرها على أنّ مسؤولية البيت يعدّ التزامها الوحيد. أما عن الزوجة العاملة فنميز بين ثلاث فرضيات، إذا كان الخروج للعمل برضاها فإما تلتزم هي بنفقة الخادم أو يقوم الزوج بذلك مقابل التزام الزوجة بمصاريف أخرى كما يمكن للزوج أن يقوم بذلك تبرعا في حين أنه إذا كانت مجبرة على العمل لعدم كفاية الزوج على توفير كافة متطلبات البيت خاصة مع غلاء المعيشة فيلزم الزوج بتحمل نفقة الخادم، وبخصوص خروجها للعمل دون رضا الزوج يسقط عنها النفقة بصفة عامة ونفقة الخادم بالتبعية باعتبار أنها ناشز.

لاحظنا من خلال معالجتنا للموضوع أنّ من مزايا المشرع الجزائري إدراجه لنفقة العلاج بصفة صريحة ضمن مشتملات النفقة الواجبة للزوجة وذلك في نص المادة 78 من قانون الأسرة، إلى جانب أنّه عدّد مشتملات النفقة على سبيل المثال وبالتالي فتح المجال لإضافة عناصر أخرى وفق ما يستدعيه العرف والعادة باعتبار أنّ المجتمعات في تغير دائم خاصة أن النفقة تتأثر بالظروف المعيشية للأفراد.

مانستحسنه كذلك مواكبة المشرع الجزائري للتطور العلمي في مجال الطب إذ خصص مادة تجيز اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي كوسيلة لعلاج العقم وقيده بشروط محددة وفقا لما جاء به فقهاء الشريعة الإسلامية وذلك في نص المادة 45 مكرر من قانون الأسرة.

وما يعاب على المشرع الجزائري عدم إدراجه لنفقة الخادم ضمن مشتملات النفقة وفقا لما جاء به الفقهاء، كما يُؤخذ عليه عدم تعرضه إلى عمل المرأة وتأثيره على نفقتها سواء في ظل القانون 11/84 وكذا بموجب الأمر 02/05 المعدل له بالرغم من أنه أجاز للمرأة اشتراط العمل وذلك بموجب عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق وهذا في نص المادة 19 منه.

إلى جانب أنّ المشرع ألزم الزوج بالإففاق بالدخول وكذا بدعوة الزوجة إليه ببينة إلاّ أنّه لم يتعرّض إلى تأثير وقت المرض على النفقة على عكس بعض التشريعات كالمشرع المصري، حيث أنّ الزوجة قد تمرض قبل انتقالها إلى بيت الزوج وفي حالة ما إذا قامت بدعوته للدخول وتماطل في ذلك فهل يلزم هنا بنفقة علاجها؟

وبُغية منا لتدارك هذه النقائص نقترح على المشرع الجزائري ما يلي:

- إدراج نفقة الخادم ضمن عناصر النفقة الواجبة على الزوج وهذا تماشيا مع خروج الزوجة للعمل في وقتنا الحالي خاصة إذا كانت مجبرة على ذلك لسبب عدم قدرة الزوج على توفير جميع متطلبات الحياة الأسرية نظرا لغلاء الظروف المعيشية التي نشهدها. لكن حتى ولو سلّمنا بضرورة توفير خادم للزوجة إلاّ أنّ هذا لا يتماشى مع عادات المجتمع الجزائري نظرا أنّ ظروف المعيشة ونمط السكنى لا يسمحان بذلك.
- ما يمكن ملاحظته أنّ هذه الظاهرة بدأت تتسلل إلى البيوت الجزائرية وبالتالي فوجوب استقدام خادم من عدمه يتوقف على توفر الشروط وقدرة العائلات على توفيره.
- تخصيص مادة في قانون الأسرة تنظم مسألة المرأة العاملة وتأثير ذلك على نفقتها.
- تعديل المادة 74 من قانون الأسرة والإشارة إلى وقت المرض وتأثيره على نفقة علاج الزوجة خاصة وأنّه في وقتنا الحاضر يحدث فاصل زمني كبير بين إبرام العقد والدخول، الذي يمتد في الغالب إلى سنوات عديدة وهذا بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

القرآن الكريم

أولا/ الكتب:

1. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الحاوي الكبير، الجزء الخامس عشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1994.
2. _____، الحاوي الكبير، الجزء الحادي عشر، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، 1990.
3. أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، المجلد الحادي عشر، دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع، د.ب.ن، د.س.ن.
4. أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني الشافعي، العزيز شرح الوجيز، الجزء العاشر، تحقيق علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997.
5. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، 2004.
6. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي دمشقي، روضة الطالبين، الجزء السادس، دار الكتب العلمية، لبنان، د.س.ن.
7. أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، القسم الأول، تحقيق محمد أبو الأجنان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
8. أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الجزء السابع عشر، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2003.
9. أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء التاسع، تحقيق محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، 1987.
10. أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، مكتبة أيوب، نيجيريا، د.س.ن.

11. _____، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، الجزء الثاني، دار المعرفة، القاهرة، 1991.
12. أحمد محمد علي داوود، الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
13. إبراهيم عبد الرحمن إبراهيم، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية (الزواج والفرقة وحقوق الأقارب)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
14. إسماعيل أمين نواهضة، أحمد محمد المومني، الأحوال الشخصية (فقه النكاح)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
15. الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، لبنان، 2005.
16. السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثاني، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، د.س.ن.
17. الهمام الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، لبنان، 2000.
18. بدران أبو العنين بدران، الزواج والطلاق في الإسلام، فقه مقارن بين المذاهب الأربعة السنية والمذهب الجعفري والقانون، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، د.س.ن.
19. برهان الدين أبي المعالي محمود بن صدد الشريعة ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، المجلد الرابع، منشورات المجلس العلمي، لبنان، 2004.
20. جميل فخري محمد جانم، آثار عقد الزواج في الفقه والقانون، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
21. حسنين المحمدى البوادي، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
22. حنان أحمد عبد العزيز القطان، عمل الزوجة وأثره في نفقتها الشرعية، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2009.

23. رعد مقداد محمود الحمداني، النظام المالي للزوجين دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية والتشريعات الفرنسية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
24. رمضان علي السيد الشرنباصي، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002.
25. _____، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، أحكام الأسرة الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الأولاد في الفقه الإسلامي والقانون والقضاء، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.
26. زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي للنشر والتوزيع، د.س.ن.
27. شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقرئ، إخلاص الناوي، الجزء الثالث، تحقيق عبد العزيز عطية زلط، وزارة الأوقاف، مصر، 1990.
28. شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي، الإقناع لطالب الانتفاع، الجزء الرابع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، وزارة الأوقاف، المملكة العربية السعودية، 1999.
29. صادق عبد الرحمن الغرياني، مدونة الفقه المالكي وأدلته، الجزء الثاني، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، د.ب.ن، د.س.ن.
30. عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، الجزء الرابع: كتاب النكاح، كتاب الطلاق، دار الكتب العلمية، لبنان، د.س.ن.
31. عبد العزيز رمضان سمك، أحكام الأسرة في الفقه الإسلامي والقانون المصري، الطبعة الثالثة، د.د.ن، مصر، 1998.
32. عبد الفتاح إبراهيم بهنسي، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية (فقها وقانونا)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، د.س.ن.

33. عبد القادر بن حرز الله، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
34. عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، الجزء السابع، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
35. عبد الله الشيخ حسن الحسن الكوهجي، زاد المحتاج بشرح المنهاج، الجزء الثالث، تحقيق عبد الله الأنصاري، المكتبة العصرية، لبنان، د.س.ن.
36. عثمان التكروري، شرح قانون الأحوال الشخصية وفقا لأحدث التعديلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
37. عطية صقر، الأسرة تحت رعاية الإسلام، الجزء الثالث: حقوق الزوجية، الدار المصرية للكتاب، مصر، 1989.
38. علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء الخامس، تحقيق علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005.
39. علي أبو البصل، دراسات في فقه الأسرة، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، د.س.ن.
40. عمر سليمان الأشقر، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن، 1997.
41. عيسى حداد، عقد الزواج دراسة مقارنة، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006.
42. كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدميري، النجم الوهاج في شرح المنهاج، المجلد الثامن، دار المنهاج، 2004.
43. محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، مصر، 1957.
44. محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الجزء الثالث، دار الفكر للنشر والتوزيع، د.ب.ن، د.س.ن.

45. محمد بشير الشقفة، الفقه المالكي في ثوبه الجديد، الجزء الثالث، (فقه الأحوال الشخصية كتاب النكاح)، الطبعة الثانية، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، 2001.
46. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الغيرة بن بردزبه البخاري، صحيح البخاري، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الرشيد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
47. محمد بن حزم، المحلى، الجزء العاشر، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، د.س.ن.
48. محمد بن سالم بازمول، أحكام الخدم في الشريعة الإسلامية، د.د.ن، د.ب.ن، د.س.ن.
49. محمد بن علي الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، دار ابن حزم، د.ب.ن، د.س.ن.
50. محمد خالد منصور، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
51. محمد خضر قادر، نفقة الزوجة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
52. محمد سمارة، أحكام وآثار الزوجية شرح مقارن لقانون الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
53. محمد عزمي، دعوى النفقة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د.س.ن.
54. محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية، الطبعة التاسعة، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
55. محمد كمال الدين إمام، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الأولاد في الفقه والقانون والقضاء، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
56. محمد محدة، الأحكام الأساسية في الأحوال الشخصية، الجزء الأول، (الخطبة والزواج)، دار الشهاب للطباعة والنشر، الجزائر، 1994.
57. محمد مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام دراسة مقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذهب الجعفري، دار النهضة العربية، لبنان، 1977.

58. محمود سمير عبد الفتاح، التنظيم القانوني والاجتماعي للأسرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.
59. محمود محمد الطنطاوي، الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، مطبعة السعادة، مصر، 1979.
60. معوض عبد التواب، موسوعة الأحوال الشخصية، الجزء الأول، الطبعة السادسة، دار المعارف، الإسكندرية، 1995.
61. منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، الجزء الثامن، تحقيق إبراهيم أحمد عبد الحميد، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 2003.
62. موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة، المغني، الجزء الحادي عشر، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
63. _____، الكافي، في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد فارس مسعد وعبد الحميد السعدني، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، لبنان، 1994.
64. نصر سلمان وسعاد سطحي، أحكام الخطبة والزواج في الشريعة الإسلامية، دار الفجر للطباعة والنشر، قسنطينة، 2005.
65. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء السابع، (الأحوال الشخصية)، دار الفكر للنشر والتوزيع، د.ب.ن، د.س.ن.
66. يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، الطبعة الثانية والعشرون، مكتبة وهبة، القاهرة، 1997.
67. _____، هدى الإسلام فتاوى معاصرة، الطبعة الثالثة، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

ثانيا/ الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- الرسائل:

1. آيت شاوش دليلة، إنهاء الرابطة الزوجية بطلب الزوجة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري وبعض تشريعات الأحوال الشخصية العربية، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014.
2. ربيعة إغات، الحقوق الزوجية على ضوء الاجتهاد القضائي الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011.
3. رشيد مسعودي، النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006/2005.

ب- المذكرات:

1. أوريدة بوترفة، وجوب النفقة في قانون الأسرة الجزائري، مذكرة لنيل درجة شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
2. جاسر جودة علي العاصي، نفقة الزوجة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، بحث لنيل درجة الماجستير في القضاء الشرعي، كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
3. رتبية عياش، أحكام نفقة الزوجة بين الشريعة الإسلامية والقانون، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع: القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/2006.
4. عز الدين عبد الدائم، حكم النفقة الشرعية للزوجة العاملة، دراسة فقهية تحليلية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

ثالثا/ المقالات:

1. حيدر حسين كاظم شمري، إشكاليات إثبات النسب في صور وفرضيات التلقيح الصناعي (دراسة مقارنة في القانون والشريعة الإسلامية)، مجلة رسالة الحقوق، السنة الثانية، العدد الثاني، 2010. ص.ص. 128-166.
2. عبد السلام بن محمد الشويعر، أثر عمل المرأة في النفقة الزوجية، بحث مقدم لحلقة البحث التي أقامها مركز التمييز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بعنوان نفقة الزوجة في ضوء متغيرات العصر، جامعة الإمام محمد، المملكة العربية السعودية، 2011. ص.ص. 5-64.

رابعا/ النصوص القانونية:

1. قانون رقم 25 لسنة 1920 المتضمن قانون الأحوال الشخصية المصري، المعدل بالقانون رقم 25 لسنة 1929، المعدل بالقانون رقم 100 لسنة 1985، المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2000.

<http://www.wluml.org/ar/node/5686>

2. قانون الأحوال الشخصية السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 59 لعام 1953 المعدل بالقانون رقم 24 لعام 1975.
3. الأمر العلي المؤرخ في 13 أوت 1956 المتعلق بإصدار مجلة الأحوال الشخصية بالرائد الرسمي التونسي، عدد 66 الصادر في 17 أوت 1956، المعدل بالقانون رقم 40 لعام 1957 المؤرخ في 27 سبتمبر 1957.

<http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Tunisian%20Family%20Code.pdf>

4. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959.
5. قانون رقم 84-11 مؤرخ في 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الأسرة الجزائري، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-09 المؤرخ في 4 مايو 2005، ج.ر. رقم 43 مؤرخة في

- 22 يونيو 2005، المتضمن الموافقة على الأمر 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، ج.ر. رقم 15 مؤرخة في 27 فبراير 2005.
6. قانون رقم 052-2001 الصادر بتاريخ 19 يوليو 2001 يتضمن مدونة الأحوال الشخصية، ج.ر. للجمهورية الإسلامية الموريتانية عدد 1004 الصادر في 15 أغسطس 2001.
http://www.law.yale.edu/rcw/rcw/jurisdictions/afw/mauritania/mauritania_per_status_ar.pdf
7. قانون رقم 70-03 بمثابة مدونة الأسرة المغربية، ج.ر. عدد 5484 المؤرخة بتاريخ 5 فبراير 2004، ص. 418، المعدل القانون رقم 09-08، ج.ر. عدد 5859 المؤرخة بتاريخ 26 يوليو 2010، ص. 3837.
<http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/ar/Nouveautes/mdونة%20الأسرة.pdf>
8. قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 2005/25.
<http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Emirati%20Family%20Code.pdf>
9. قانون رقم 36 لسنة 2010، المتضمن قانون الأحوال الشخصية الأردني.
<http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/pdf/jourd-kanoun-alahwel.pdf>

خامسا/ الاجتهادات القضائية

1. ملف رقم 34046، قرار صادر بتاريخ 19/11/1984، المجلة المحكمة العليا عدد 1 لسنة 1990
<http://www.startimes.com/?t=16977341>
2. ملف رقم 44630، القرار الصادر بتاريخ 09/02/1987.
http://boubidi.blogspot.com/2012/01/blog-post_6903.html
3. ملف رقم 502268، القرار الصادر بتاريخ 10/06/2009، قضية (ف.ف) ضد (م.ص) والنيابة العامة، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، 2010.

سادسا/ القواميس والمعاجم

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان للسان (تهذيب لسان العرب)، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

سابعا/ المواقع الإلكترونية

1. عبد الله مناكبو، دراسة نقدية للأبحاث الفقهية في موضوع أحكام الجراحة التجميلية. تاريخ الإطلاع عليه 2015/3/18. متوفر على الموقع:

https://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/.../abduallah_monkabo.docx

2. إيمان بنت محمد القتامي، الجراحة التجميلية (دراسة فقهية مقارنة)، تاريخ الإضافة 2014/4/6، تاريخ الإطلاع عليه 2015/4/5. متوفر على الموقع:

<http://www.alukah.net/authors/view/home/10167/page/2/>

3. هاني عبد الله الجبير، الضوابط الشرعية للعمليات التجميلية، تاريخ الإطلاع عليه 2015/4/5. متوفر على الموقع:

www.saaaid.net/Doat/hani/h8.doc

4. مسائل كتاب النكاح عند الشيعة الإمامية، مسألة 437، تاريخ الإطلاع عليه 2015/04/08. متوفر على الموقع:

<http://www.aqaedalshia.com/ahkam/nekah/masael//02.htm#13>

5. الصحة النفسية، مركز مستشفى الرشيد للطب النفسي والإدمان، 26 يناير 2014، تاريخ الإطلاع عليه 2015/05/05. متوفر على الموقع:

https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid=236001733248378&id=188930141288871

الفهرس

- 1.....مقدمة
- 4.....مبحث تمهيدي
- 11.....الفصل الأول: نفقة العلاج
- 12.....المبحث الأول: نفقة العلاج في الفقه الإسلامي
- 12.....المطلب الأول: مفهوم نفقة العلاج
- 12.....الفرع الأول: حكم نفقة العلاج
- 13.....أولاً: الرأي المؤيد لوجوب نفقة العلاج
- 14.....ثانياً: الرأي المعارض لوجوب نفقة العلاج
- 16.....ثالثاً: الرأي الراجع
- 17.....الفرع الثاني: أنواع نفقة العلاج
- 19.....المطلب الثاني: مسائل حول نفقة العلاج
- 19.....الفرع الأول: وقت المرض وتأثيره على النفقة
- 20.....أولاً: مرض الزوجة قبل انتقالها لبيت الزوج
- 21.....ثانياً: مرض الزوجة بعد انتقالها لبيت الزوج
- 23.....الفرع الثاني: نفقة الولادة
- 25.....المبحث الثاني: نفقة العلاج في التشريعات العربية

- 15.....المطلب الأول: تكريس التشريعات العربية لنفقة العلاج.
- 26.....الفرع الأول: التشريع الجزائري المغربي والمصري.
- 28.....الفرع الثاني: التشريع الأردني السوري والعراقي.
- 29.....الفرع الثالث: التشريع التونسي والموريتاني.
- 30.....المطلب الثاني: تأثير التطور العلمي على نفقة العلاج.
- 30.....الفرع الأول: نفقة علاج عقم الزوجة.
- 35.....الفرع الثاني: نفقة العمليات التجميلية.
- 37.....**الفصل الثاني: نفقة الخادم.**
- 38.....المبحث الأول: نفقة الخادم في الفقه الإسلامي.
- 38.....المطلب الأول: مفهوم نفقة الخادم.
- 38.....الفرع الأول: حكم نفقة الخادم.
- 38.....أولاً: الرأي المؤيد لوجوب نفقة الخادم.
- 41.....ثانياً: الرأي المعارض لوجوب نفقة الخادم.
- 43.....ثالثاً: الرأي الراجح.
- 44.....الفرع الثاني: شروط استحقاق نفقة الخادم.
- 48.....المطلب الثاني: أحكام نفقة الخادم.
- 49.....الفرع الأول: معايير تعيين الخادم.

- 49.....أولاً: في الخدمة الباطنة.
- 50.....ثانياً: في الخدمة الظاهرة.
- 50.....الفرع الثاني: بديل نفقة الخادم.
- 51.....أولاً: خدمة الزوجة لنفسها بأجر.
- 52.....ثانياً: خدمة الزوج لزوجته.
- 53.....المبحث الثاني: نفقة الخادم في التشريعات العربية.
- 53.....المطلب الأول: معالجة التشريعات العربية لنفقة الخادم.
- 54.....الفرع الأول: التصييص الصريح لنفقة الخادم.
- 54.....أولاً: التشريعان الأردني والسوري.
- 55.....ثانياً: التشريعان العراقي والإماراتي.
- 56.....الفرع الثاني: المعالجة الضمنية لنفقة الخادم.
- 56.....أولاً: التشريعان الجزائري والتونسي.
- 57.....ثانياً: التشريعان المغربي والمصري.
- 59.....المطلب الثاني: أثر حال الزوجة على نفقة الخادم.
- 60.....الفرع الأول: الزوجة الماكثة في البيت.
- 61.....الفرع الثاني: الزوجة العاملة.
- 62.....أولاً: عمل الزوجة برضا الزوج.

64.....ثانيا: عمل الزوجة بدون رضا الزوج.

67.....خاتمة.

71.....قائمة المراجع.

81.....الفهرس.

ملخص

تعتبر النفقة من أهم الآثار المادية المترتبة عن عقد الزواج، وتشتمل هذه النفقة على عدة عناصر من بينها العلاج والخادم، اللذان أثارا جدلا فقهيًا حول وجوبهما بين مؤيّد ومعارض. وكان لهذا الجدل أثر على موقف التشريعات العربية، ففي ظل قوانين الأحوال الشخصية هناك من أدرج هذين العنصرين بصفة صريحة، في حين ذهبت قوانين أخرى إلى معالجة نفقة العلاج والخادم بصفة ضمنية إذ يمكن استخلاص وجوبهما من فحوى النصوص.

Résumé

L'obligation d'entretien constitue un des effets matériels du contrat de mariage. Elle englobe plusieurs éléments dont notamment, l'obligation de soins et le droit de disposer d'un domestique. Ses deux effets ont suscité une controverse juridique, entre partisans et opposants, quant à leur obligation.

Cette controverse a eu des conséquences sur les positions des législations arabes. Dans les codes et lois relatifs au statut personnel, il y a celles qui ont intégré de manière expresse ces deux éléments, tandis que d'autres traitent l'obligation de soins et le droit de disposer d'un domestique d'une manière explicite, car ils sont sous entendus par la teneur des textes.

Abstarct

The obligation of alimony is one of the material effects arising from the marriage, it includes several elements; in particular, medical care and the need of a domestic, these two effects have sparked legal controversy between supporters and opponents about their obligation.

This controversy had consequences on Arabe legislations, in personal status law, there are those who have incorporated expressly these two elements, while, other laws address the medical care and domestic alimony implicitly, whose obligation is derived from the content of the texts.